الصحـــابة

ماذا ينبغي أن نعتقد عنهم؟

تاليف

شيخ الإسلام السيد حسين أحمد المدني المتوفى ١٣٧٧هـ

شيخ الحديث ورئيس هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند سابقًا

تعريب

الأستاذ محمد ساجد القاسمي

أستاذ الجامعة الإسلامية دارالعلوم/ ديوبند

أكاديميــة شيـــخ الهنـــد

الجامعة الإسلامية دارالعلوم/ ديوبند(الهند)

تصدير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن مشايخ الجامعة الإسلامية: دارالعلوم بديوبند وعلماءها الربانيين مازالوا- ولايزالون- يُرابطون على ثُغور الإسلام في هذه البلاد، فإذا تطرقت إليه فكرة دخيلة، أو تسلَّل انحراف، أو تمَّ تشويه ملامحه أو هدم معالمه، لم يُطيقوا عليه صبرًا، وهبُّوا لدحضه وردِّه ، لايخافون فيه لومة لائم.

فهذه المرابطة اليقظة هي التي دفعتهم أن يكتبوا ويؤلِّفوا في انحرافات الفرق، وأباطيل الجماعات، وتأويلات الجاهلين، وتحريفات الغالين، وانتحالات المبطلين، حتى اجتمعت لديهم ثروة علمية كبيرة من هذا القبيل.

فمن هذا النوع من التراث العلمي هذا الكتاب القيم: «الصحابة ماذا ينبغي أن نعتقد عنهم»؟ لصاحبه المجاهد الباسل شيخ الإسلام حسين أحمد المدني المتوفى سنة ١٣٧٧هـ الموافق عام١٩٥٧م رئيس هيئة التدريس وشيخ الحديث بالجامعة الإسلامية: دارالعلوم ديوبند سابقًا. وقد جاء تأليفه تعقيبًا على

دستور إحدى الجماعات المعاصرة في الهند، الذي كانت بعض بنوده تُعارِضُ كلَّ المعارضة اعتقاد أهل السنة والجماعة عن الصحابة رضي الله عنهم.

إن هذا الكتاب - وإن كان يدرس دستور الجماعة وما فيه من نقص وزيف دراسة تحليلية - يوضح مكانة الصحابة رضي الله عنهم في الأمة الإسلامية، وكونهم معيارا لمعرفة الفرق الضالة والمنحرفة، ويُبيِّن مدلول ومصداق أهل السنة والجماعة.

هذا الكتاب في الحقيقة رسالة قام شيخ الإسلام حسين أحمد المدني بكتابتها ردًا على خطاب أحدخريجي الجامعة الذي كان يزعم أن الخلافات بين تلك الجماعة وبين أهل السنة والجماعة خلافات فرعية بسيطة، ويعتنق هو عضوية هذه الجماعة.

ردَّ شيخ الإسلام على خطابه برسالة تناول فيها دستور الجماعة بالنقد والتحليل، وكشف عما فيه من زيف وانحراف، وبَيَّن أن الخلافات بين تلك الجماعة وأهل السنة والجماعة ليست فرعية بسيطة، وإنما هي في أصول الدين وثوابته.

ثم أخذ الشيخ المقرئ محمد طيب -رئيس الجامعة سابقًا- هذه الرسالة وقدَّم لها مقدِّمة طويلةَ النفس ضافيةَ القول، مما زاد قيمة الرسالة، وجعلها كتابًا مهمًا في الموضوع.

ونظرًا إلى قيمة هذا الكتاب تَرْجَمه الأخ الفاضل الشيخ محمد ساجد القاسمي الأستاذ بالجامعة إلى العربية في حلقات على

صفحات مجلة «الداعي» العربية الصادرة من الجامعة. ثم وافق مجلس الشورى على طباعته ونشره من أكاديمية شيخ الهند التابعة للجامعة، وذلك في دورته المنعقدة في ٢١-٢٢/ شعبان سنة ١٤٣٤هـ الموافق ١-٢/ يوليو عام ٢٠١٣م.

وهنا أشكر فضيلة الشيخ نور عالم خليل الأميني أستاذ الأدب العربي في الجامعة ورئيس تحرير مجلة «الداعي» العربية الصادرة منها، الذي يهتم هو بنفسه بترجمة كتب مشايخ الجامعة ويشجع الشباب من أساتذة الجامعة على ترجمتها بنشرها في مجلة الداعي العربية. كما أشكر فضيلة الشيخ بدر الدين أجمل القاسمي عضو مجلس الشورى للجامعة الذي تعمل أكاديمية شيخ الهند تحت رعايته وإشرافه والذي يُعنى بنشر كتب ومؤلفات مشايخ الجامعة من الأكاديمية، فجزاهما الله خيرًا.

وأسأل الله تعالى أن يجزي مترجم هذا الكتاب وكل من ساهم في إخراجه خيرا الجزاء.

أبو القاسم النعماني

رئيس الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند

١٥/ ربيع الأول سنة ١٤٣٥م

الموافق ١٧/ يناير عام ٢٠١٤م

كلمة المترجم

الحمدُ لوليِّه، والصلاة والسلام على نبيِّه، أما بعد:

فقد كان- ولايزال- علماء ديوبند الربانيون حارسين للشريعة الإسلامية في هذه البلاد، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ فما قامت فرقة أوجماعة أوحركة تنال من الدين الإسلامي وتشوِّه وجهه النير، وتسبب الاختلاف والافتراق في الأمة الإسلامية، إلا وقد شمَّروا لها عن ساعدهم ، وحاولوا جُهدَ طاقتهم توجيهها وإرشادها إلى الصواب، ودافعوا عن حوزة الدين. فحواراتهم و مناظراتهم مع الفرق المنحرفة والضالة، وكتبهم في الرد عليها شَغلت ركنًا كبيراً في المكتبة الإسلامية الأردية.

فمن ذلك التراث هذا الكتاب المعرب من الأردية المعنون بـ «الصحابة ماذا ينبغي أن نعتقد عنهم؟» للمجاهد الباسل شيخ الإسلام السيد حسين أحمد المدني المتوفى سنة١٣٧٧هـ الموافق عام١٩٥٧م رئيس هيئة التدريس وشيخ الحديث بالجامعة الإسلامية: دارالعلوم ديوبند سابقًا.

ومن دواعي تاليف هذا الكتاب أنَّه قامت جماعة في البلاد، ووضع صاحبها دستورًا لها، وكان يحتوي على انحرافات عقدية، فدرس الشيخ الدستور دراسة نقدية في خطاب له وجَّهه إلى أحد تلاميذه، فطال المقال حتى عاد ككتاب مهمٍّ في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، واعتقاد أهل

السنة والجماعة عنهم.ثم قدَّم له حكيم الإسلام المقرئ محمد طيب - رحمه الله - رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم بديوبند الأسبق، تقديماً قيِّمًا ذا موادَّ دسمة في موضوع الكتاب.

ولما كان الكتاب من مؤلفات أحد أعلام الجامعة، وكان يتضمن معلومات قيمة عن عدالة الصحابة رضي الله عنهم وكونهم محك المنتقد لمعرفة الفرق والنحل الكثيرة المتنوعة التي نشأت- ولاتزال- تنشأ في الأمة الإسلامية- قمت بنقله إلى العربية في صفحات مجلة «الداعي» العربية الصادرة من الجامعة في أربع حلقات، ثم جمعتها في كتاب، بعد ما وافق مجلس الشورى على نشره من أكاديمية شيخ الهند التابعة للجامعة.

ولا يفوتني أن أشكر كلا من فضيلة الشيخ المفتي أبو القاسم النعماني- حفظه الله- رئيس الجامعة، وفضيلة الشيخ نور عالم خليل الأميني -حفظه الله -أستاذ الأدب العربي بالجامعة ورئيس تحرير مجلة «الداعي» العربية الصادرة منها، اللذين لولاعنايتهما وإشرافهما لما رأى الكتاب النور، ولما وصل إلى أيدي القُرَّاء.

أدعو الله تعالى أن يتقبله بقبول حسن، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويوفقني للمزيد من الأعمال العلمية، وهو الموفِّق والمعين.

محمد ساجد القاسمي

أستاذ الجامعة الإسلامية: دار العلوم، ديوبند

١٦/ ربيع الأول سنة ١٤٣٥هـ

الموافق ١٨/ يناير عام ٢٠١٤م

ترجمة المؤلف

هو العالم الرباني، المحدث الجليل، المجاهد الباسل، شيخ الإسلام حسين أحمد المدني شيخ الحديث بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند، ورئيس هيئة التدريس بها، ورئيس جمعية علماء الهند.

قام بتدريس علوم الكتاب والسنة ونشرها طول حياته، وإعداد وتربية جيلٍ من العلماء الكبار الذين يخدمون السنة الشريفة. وعُنِيَ بتوجيه عامة المسلمين في البلاد وإصلاحهم، وأسدى إليهم خدمات لا تُنسى، وصدع بالحق أمام سلطان جائر، وناصب العداء للإنجليز الذين احتلوا بلاد الهند والأقطار الإسلامية لتخليصها من أيديهم الغلابة الآثمة، حتى زُجَّ به في السجن مرة بعد أخرى.

كان معروفًا بالصلاح والتقوى وحسن السيرة والسلوك والاستقامة، جمع بين العلم والمعرفة، والبصر والبصيرة. عاش ما عاش رجيح العقل غزير العلم، مبجّلا بين أوساط العلماء، طويل الباع في المباحث الأصولية والمعارف الفقهية. كان مرجعًا للخاصة والعامة على السواء في المشكلات.

قدبلغ من محبة رسول الله ﷺ أقصاها، وكان ذكّارًا لله عبّادًا، مشغول القلب به دائمًا، منقطعًا عمن سواه. وكان يُكثر القراءة

يُطِيل السجودَ، ويُكثِر الدعاء والابتهال، وكان غزير الدمعة، كثير الخشوع، طويل القنوت في الصلاة.

كان من أفذاذ الرجال صدقًا وإخلاصًا، وعلوَ همةٍ، وقوةَ إرادة، وشهامةَ نفس، وصبرًا على المكاره، ومسامحةً للأعداء، يشفع لهم ويسعى في قضاء حوائجهم، وثباتًا على المبدأ، ورحابةَ ذرع، وسعةَ صدر، وجمعًا للأشتات من الفضائل، والمناقضات من الأعمال، له نزاهة لا ترتقي إليه شبهة، وهمة لا تعرف الفتور والكسل، واشتغال دائم لا يتطرق إليه الملل.

وكان- رحمه الله-دائب الحركة في الهند، دائم الترحال في أرجائها، يخطب هنا، ويحاضر هناك، ويرشد هنا، ويُوجِّه هناك، كان من الأوَّابين الخاشعين والأتقياء الصالحين.

قد أسبغ الله عليه نعمة العلم، وفتح عليه من كنوز المعرفة واليقين ما لم يفتح على كثير من العلماء في عصره، لا يأخذه في خدمة العلم تعب ولا كلالة، ولا يطرأ عليه في سبيل نشر العلم كسل ولا سآمة، وقد اشتغل طول عمره بالتدريس والإفادة، وقد أبلغه الله إلى أسمى درجة من العلم النقي. جاهد نفسه حتى غلب عليها وأذلها، فأصبح كأنه تخلص من الأدواء الروحية والأسقام القلبية.

كان -رحمه الله- فياض الخاطر، حُلو المنطق، لطيف المعاشرة، ذكي الفؤاد، جمَّ العلم، كلما كان يتكلم فكأن العلم ينفجر من

جوانبه، والفكر يفيض حول كلامه، فكان الناس يجدون لذة في مجالسه العلمية، وكان مجاهدًا، بقلمه ويده ولسانه.

مولده ودراسته :

ولد يوم الأربعاء :١٩/ من شوال سنة١٢٩٦هـ الموافق عام ١٨٧٩م، وذلك بقرية«بانغرمئو»من أعمال مديرية «أُنَّاؤ» بولاية« أترابرديش» بالهند، حيث كان أبوه يعمل مدرسًا في إحدى المدارس الحكومية. يتصل نسبه بسيدنا حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

تلقى مبادئ العلوم في قرية «تانده» بمديرية «فيض آباد» بولاية أترابراديش، فلما بلغ الثانية عشرة من عمره ذهب مع شقيقه السيد أحمد الفيض آبادي إلى ديوبند، والتحق بدار العلوم بها سنة ١٣٠٩هـ، و أخذ فيها مختلف العلوم عن أساتذتها البارعين، كفضيلة الشيخ الطبيب محمد حسن الديوبندي، والشيخ ذوالفقارعلي الديوبندي، والشيخ خليل أحمد السهارنفوري، والمفتي الأكبر عزيز الرحمن العثماني الديوبندي، والشيخ غلام رسول الهزاروي، والشيخ حبيب الرحمن العثماني الديوبندي.كما قرأ صحيح مسلم، والنسائي وابن ماجه على الشيخ عبد العلي؛ وصحيح البخاري ، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود على شيخ الهند محمود حسن الديوبندي، الذي ظل يشرف عليه ويرعاه أيام

التحصيل، حتى تخرج في دار العلوم سنة ١٣١٦هـ.

هجرة أسرته إلى المدينة المنورة:

هاجر مع أسرته إلى المدينة المنورة - على صاحبها الصلاة والسلام- سنة ١٣١٦هـ، حيث درس الأدب العربي على الشيخ عبد الجليل برده الآفندي، الذي كان معروفًا في الأوساط العلمية والأدبية. درَّس بالمسجد النبوي - على صاحبه الصلاة والسلام- سنتين، لأنَّ أستاذه شيخ الهند محمود حسن الديوبندي كان قد أوصاه عند هجرته إلى الحجاز بالتدريس، مهما ظفر بطالب أو طالبين. ثم دعاه الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي إلى «كنكوه» سنة ١٣١٨هـ، فلبَّى دعوته، ومكث عنده سنتين يستفيد من علومه ومعارفه ويأخذ منه دروس الإصلاح والتزكية.

تدريسه بالمسجد النبوي:

درَّس في المسجد النبوي -على صاحبه الصلاة والسلام- زهاء ثلث عشرة سنة متطوعًا محتسبًا، درَّس التفسير والحديث والفقه. كان يشتغل به من بعد قيام الليل بعد العشاء. وبما أن الله تعالى كان حباه قريحة وقادة، وبصيرة نافذة في مشكلات العلوم، وشغفًا بالغًا بمطالعة الكتب ليلاً ونهارًا، فما لبث أن شاع قدره وفضله بين الناس، ورُزِق درسه قبولا عامًا في الطلاب وأولي العلم، حتى فاق أقرانه، وأشير إليه بالبنان في الأوساط العلمية. طار صيته في

مشارق الأرض ومغاربها، حتى تهافت عليه الطلاب تهافت الظمآن على الماء، وقصده أصحاب الكمال، وتلمذ إليه عطشى العلوم من سوريا، والشرق الأوسط والجزائر والأقطار العربية، وشرق الهند، والصين، وإفريقية، ومصر، وغيرها من البلاد.

كانت حلقة درسه غاصة بالأفاضل من العلماء والفقهاء. فتخرج عليه خلال هذه فترة تدريسه بالمسجد النبوي عدد كبير من العلماء من مختلف أقطار العالم، على رأسهم الشيخ عبد الحميد باديس، و الشيخ عبد الحفيظ الكردي، والشيخ أحمد البساطي نائب القاضي بالمدينة المنورة، والشيخ محمد بشير الإبراهيمي، والشيخ حبيب الله بن أحمد علي اللاهوري.

اعتقاله بمالطة:

بينما هو في المدينة المنورة إذ وصل أستاذه شيخ الهند محمود حسن الديوبندي ورفقته إلى الحجاز سنة ١٣٢٣هـ في شأن حركته السرية المعروفة بـ «حركة الرسائل الحريرية» التي كان يقودها لتحرير الهند والأقطار الإسلامية من أيدي الإنجليز المحتلين، حيث لقي الوزراء والمسؤولين للخلافة العثمانية يُعبِّد الطريق لتفجير الثورة العارمة في تلك البلاد. لازمه الشيخ حسين أحمد المدني خلال إقامته بالحجاز يخدمه ويستفيد منه، فذهب معه إلى مكة المكرمة.

عرفت الحكومة الإنجليزية حركته وثورته التي كان يعتزم تفجيرها، ، فحاولت القبض على زعيمها وواسطة عقدها: شيخ الهند محمود حسن الديوبندي.

فوسَّطت الحكومةُ الشريفَ حسين والي مكة المكرمة للقبض عليه ، وتفويضه إليها، فألقى الشريف حسين القبض عليه في مكة المكرمة سنة ١٣٣٥هـ الموافق ١٩١٦م، وأرسله إلى جدة تحت حراسة القوات المسلحة. وكان ممن قُبِض عليهم معه الشيخ حسين أحمد المدني، والشيخ عزير غول، والطبيب نصرت حسين، والشيخ وحيد أحمد. فنُقِلوا جميعًا إلى مصر، ثم إلى سجن جزيرة مالطة.

بقي في السجن مع أستاذه يخدمه، ويساعده في أعماله العلمية كترجمة القرآن الكريم، ويحفظ القرآن، ويتعلم اللغة التركية. قضى ثلاث سنوات وشهرين في السجن صابرًا محتسبًا عاكفًا على الذكر و العبادة ، راضيًا بقضاء الله وقدره.

وقد أتاح له الإقامة في السجن أن يجتمع بالشخصيات البارزة ورجال الفكر وأصحاب الدعوة والإرشاد وكبار السياسيين من شتى أقطار العالم، ويتحدث معهم في الموضوعات الإسلامية والدينية والسياسية والثقافية والتاريخية، لأن سجن مالطة كان سجن كبار الشخصيات من الدول التي يحتلها الإنجليز.

إطلاق سراحه :

وبعد ما أطلق سراحهم سنة ١٣٣٨هـ الموافق عام١٩٢٠م؛

عاد مع أستاذه إلى الهند، وفسخ العزم على الإقامة بالمدينة المنورة، وآثر البقاء في الهند لممارسة الخدمات العلمية والدعوية والإصلاحية، وللمساهمة في كفاح تحرير الهند.

وبعد ما وصل إلى الهند عمل رئيسَ هيئة تدريسٍ في إحدى مدارس أمروهة(مديرية جى بي نغر حاليًا بولاية أترابراديش الهندية)، فما لبث أن دعاه أستاذه شيخ الهند محمود حسن وبعثه مدرسًا في مادة الحديث إلى مدرسة دينية بكالكوتا(بولاية بنغال الهندية) على طلب من الزعيم السياسي الكبير أبو الكلام آزاد. فعمل مدرسًا في هذه المدرسة مدة من الزمن، يدرس الحديث النبوي الشريف، ويحضر الاجتماعات السياسية التي كانت تعقد لتحرير البلاد.

ثم عُيِّن شيخَ حديثٍ في الجامعة الإسلامية بـ سلهت (عاصمة ولاية آسام سابقًا وإحدى مدن بنغلاديش حاليًا) وذلك عام ١٩٢٣م.خلال إقامته بسلهت كان يخرج في الإجازة الأسبوعية إلى القرى والأرياف، ويدعو الناس إلى الدين ويوجههم ويرشدهم حتى تاب على يديه كثيرمن الناس من المعاصي، وعادوا إلى الحياة الإسلامية. وكذلك كان ينفخ فيهم روح الجهاد ضد الإنجليز الماكرين بخطبه البليغة المؤثرة.

عمله شيخَ حديث ورئيسَ هيئة تدريس بدارالعلوم :

لما استقال العلامة محمد أنور شاه الكشميري من منصب شيخ الحديث ورئيس هيئة التدريس بدارالعلوم ديوبند، وذهب إلى

الجامعة الإسلامية بـ «دابيل» بولاية غجرات بالهند وقع اختيار أعضاء مجلس الشورى عليه، فعيَّنه شيخ حديث و رئيس هيئة تدريس بدار العلوم، فاشترط شروطا قبل أن يتولى هذا المنصب، فقبل أعضاء المجلس شروطه. فقام بتدريس صحيح البخاري وسنن الترمذي وتولي منصب هئية التدريس إلى أن وافاه الأجل سنة ١٣٧٧هـ.

كان رحمه الله يُحضِّر للدرس ويستعد له، ولايُلقي درسًا حتى يستوعب جميع ما يتعلق به من المتون والشروح. وكان لايضع الكتاب أمامه؛ لأنه كان يحفظ متون الكتب الدراسية. لم يكن يدرس العلوم فحسب بل يربي الطلاب تربية حسنة ويوجههم توجيها دينيًا. درس مختلف العلوم من التفسير وأصوله والفقه وأصوله، كما درس البلاغة والمنطق والفلسفة. إلا أنه اعتنى بالحديث ومايتعلق به أشد الاعتناء، وصبَّ على تدريسه جهوده، وظل مشغولًا بهذا العلم الشريف مدى الحياة.

كان على درسه إقبال عظيم من الطلاب، فكانوا يتهافتون على سماعه تهافت الظمأن على الماء. فاذا عاد من سفره نودي أن سيدرس الشيخ، فكان يتقاطر إلى درسه الطلاب. كان يدرس إلى الساعة الحادية عشرة أو إلى الساعة الواحدة ليلا، والطلاب يستمعون لدرسه كأنَّ على روسهم الطير.

كفاحه لتحرير البلاد:

سبق أن قلت أنه كان – رحمه الله- تلميذًا لشيخ الهند محمود

حسن الديوبندي صاحب حركة الرسائل الحريرية التي كانت تهدف إلى تحرير بلاد الهند والأقطار الإسلامية التي كان يسيطر عليها الإنجليز فاعتقل مع أستاذه في سجن مالطة لافتضاح سر الحركة، وأخذ منه هذا الهم: طرد الإنجليز من البلاد، فكان هذا الهم هو شغله الشاغل بجانب ممارسة الخدمات التعليمية والدعوية والإصلاحية. وكانت جمعية علماء الهند منبرًا عاليًا لممارسة النشاطات الوطنية لتحرير البلاد، فمارس نشاطاته من على منبرها عضوًا لها ثم رئيسًا حتى نالت البلاد استقلالها.

ولمساهمته الفعالة في النشاطات الكفاحية تمّ اعتقاله كذلك في سجون البلاد ثلاث مرات. ففي عام ١٩٢١م حضر مؤتمرًا لعموم الهند عقدته حركة الخلافة في كراتشي، فقرأفيه كقرارٍ فتوى أستاذه القاضية بأن موالاة الحكومة الإنجليزية ونصرتها و التجند في شرطتها حرام.

اعتبرت الحكومة الإنجليزية هذا القرار كإشعال نارثورة في الجنود، فقبضت عليه، وحاكمته في محكمة كراتشي، وزجت به في سجن (سابرمتي) لمدة سنتين.

كذلك لما فرضت الحكومة الحظر على جمعية علماء الهند عام ١٩٣٢م، قاد أعضاؤها حركة التمرد المدني في دهلي ضد الحكومة وكان الشيخ في ديوبند آنذاك ، فسافر إلى دهلي بالقطار للمساهمة فيها، فلما وصل القطار إلَى محطة مدينة مظفر نغر، ألقي عليه

القبض، فاعتقل في السجن نحوعشرة أيام، ثم أفرج عنه.

وكذلك جمعية علماء الهند -فرع مدينة مرادآباد الصناعية- عقدت مؤتمرًا في بلدة «بجرايون » من أعمال مديرية مراد آباد في أبريل عام١٩٤٢م فحضره الشيخ وألقى فيه كلمة، ذكرفيها ويلات الحكومة الإنجليزية التي كانت تصبها على مواطني البلاد، فقامت بالقبض عليه بتهمة إثارة الكراهية ضدها، وحاكمته، حتى صدر الحكم بحبسه في سجن نيني بـمدينة «إله باد» لأكثر من سنتين، ثم أطلق سراحه في ٢٦/ أغسطس عام ١٩٤٤م.

ولما نالت الهند استقلالها واستلم قادة وزعماء حركة كفاح التحرير المناصبَ والجوائزَ، وعُرض عليه كذلك الجائزةُ واللقبُ والراتبُ الذي يصله مدى الحياة اعترافًا بتضحياته وبطولاته في تحرير سبيل البلاد، رفض أن يأخذها قائلا: «إنما فعلت مافعلت حسبة لله، والله يجازيني عليه».

مؤلفاته وأماليه:

إن اشتغاله بالتدريس، ومساهمته في كفاح التحرير، ورياسته لجمعية علماء الهند لم تُتِح له فرصة للتأليف والكتابة. غير أن بعض الموضوعات والقضايا قد اضطرته أن يعالجها بقلمه.فألف عدة مؤلفات، فهي: «الشهاب الثاقب على المسترق الكاذب»، و«سيرته الذاتية» باسم «نقش حيات» في جزءين، و«ذكر الرسول»، و«حقيقة المعراج»، و«حقيقة الإسلام»، و«تعدد الأزواج»، وأماليه

على سنن الترمذي بالعربية باسم «هدية المجتني من فيوض الحبر المدني»، و«معارف مدنية» ترجمة أماليه على سنن الترمذي، وأماليه على البخاري باسم «تقرير البخاري»، و«أقوال شيخ الإسلام»، و«الصحابة ماذا ينبغي أن نعتقد عنهم؟».

أخلاقه وشمائله:

كان رحمه الله مربوع القامة، كبير الهامة، عريض الجبهة، واسع العينين، أسمر اللون، جسيما مفتول الذراعين، قوي البنية، وقورا مهيبا، في غير عبوس أو فظاظة، طلق الوجه، دائم البشر، يلبس الملابس الثخينة من النسيج الوطني، شديد العداء للإنجليز، شديد الحب والبغض في الله. كان كثير العبادة والاجتهاد في رمضان، وكان يؤمه مئات من تلاميذه في التزكية والإحسان، يصومون معه نهارًا، ويقومون معه ليلًا، ويتحول المكان الذي يقضي فيه رمضان إلى زاوية عامرة بالذكر والتلاوة والسهر والعبادة.

وفاته:

توفي ١٣/ جمادى الأولى سنة ١٣٧٧هـ الموافق٥/ سبتمبر عام ١٩٥٧م، وصلى عليه بالناس فضيلة الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، ودفن بجوار أستاذه شيخ الهند محمود حسن الديوبندي في المقبرة القاسمية بديوبند.

***

مقدمة

بقلم: فضيلة الشيخ المقرئ محمد طيب/ رحمه الله
رئيس الجامعة الإسلامية دار العلوم بديوبند سابقاً

قبل أيام أرسل إليَّ أحد خريجى الجامعة الإسلامية دارالعلوم بديوبند خطاباً يطلب فيه شهاداته، ويكشف فيه الستار - هامشياً - عن أفكار الجماعة الإسلامية ثم ميله إليها ووقوفه منها موقفاً إيجابياً، وكان هذا الموقف يحتاج إلى الإصلاح والتوجيه، فكتب شيخ الإسلام حسين أحمد المدني جواباً على الخطاب تناول فيه بعض البنود من دستور الجماعة الإسلامية بالانتقاد نُصحاً له وإرشاداً إلى الطريق القويم. وقد جاء الجواب ميزاناً عادلاً وقسطاساً مستقيماً يميز بين الحق والباطل في أفكار الجماعة الإسلامية خصوصاً، والأفكار الشاذة المعاصرة عموماً؛ وليس موضوع الجواب فكرة غير أساسية من أفكار الجماعة؛ فيُرْفَض تحميلُ مسؤوليتها الجماعةَ إسناداً لها إلى الأستاذ أبي الأعلى المودودي مؤسس الجماعة، كما هو دأب أعضاء الجماعة والمتحمسين لها، في مثل هذه المواقف، وإنما موضوعه بند من البنود الأساسية لدى الجماعة، يؤمن به ويراه حقا مؤسسُ الجماعة وأعضاؤها على السواء. فان كان أعضاء الجماعة كلهم يؤمنون

يؤمنون بالدستور الذي نشر من الجماعة (وهم يؤمنون به ويقبلونه لا محالة؛ لأن صرح الجماعة يقوم على ركائز هذا الدستور) فلاشك أن البند السادس من الدستور المشتمل على أنه لايتّخذ أحد سوى الله ورسوله مقياساً للحق، ولايعتبر متسامياً عن الانتقاد، ولايطاع أحد بالعبودية الذهنية أصل ثابت ومعتقد متفق عليه لدى أعضاء الجماعة كلهم. فالشيخ -رحمه الله- تناول هذا البند في رسالته بالتحليل، واستدرك عليه استدراكات في ضوء الكتاب والسنة. فهي كلها حجة على كل عضو من أعضاء الجماعة، ولابد للجماعة أن تترفع عن العصبية، وتفكر فيها بجدية؛ وذلك أن المعتقدات ليست ممايتعلق بأمور الدنيا، وإنما هي تتعلق بأمور الآخرة فهي أحوج إلى العناية وأحرى بها.

وقد سلط الشيخ أضواء من الكتاب والسنة على البند السالف الذكر، وقبل أن نُقدِّم إليكم تلك الأضواءُ يحلولي أن أقوم بإماطة اللثام عن أبعاد البند ونواحيه حتى يسهل فهم الحقائق التي لم تكن يتناولها الجواب.

فأقول: إن الأستاذ المودودي نهى عن اتخاد غير الله ورسوله مقياساً للحق، واعتباره متساميا عن الانتقاد إلا أن هذا النهي إنما يصح إذاكان الشرع لايسمح باتخاذ غير الله ورسوله مقياساً للحق، واعتباره متسامياً عن الانتقاد، فإن كان الشرع يسمح به فلابأس في ذلك؛ فالبند يعني أنه ليس أحد سوى رسول ﷺ مقياساً للحق

ولامتسامياً عن الانتقاد، ولامطاعاً بالعبودية الذهنية. وبالرغم من ذلك فإن كان أحد قد اتخذ أحداً من تلقاء نفسه مقياسا للحق واعتبره متسامياً عن الانتقاد فقد قارف جريمة وارتكب معصية في نظر الشرع، فسيكون حديثي فيما ياتى عن هذا البند.

فإن فرضنا صحة هذا البند بكل كلماته ومعانيه ولو للحظة فهناك سؤال وهو أن الرسول الله ﷺ بدوره إن جعل غيره مقياساً للحق أوشهد له به أو وضع مبدءاً يمكن اتخاذ مقاييس الحق في ضوئه فهل هو يكون مقياساً للحق؟ فإن كان الجواب بنعم فالبند خاطئ، وإن كان بلا فقول رسول الله ﷺ في السماح باتخاذ المقياس غيره باطل لاقيمة له، ففي كلا الوجهين يتبخر البند السادس للجماعة، أما في الوجه الأول وهو عدم كون غير رسول الله ﷺ مقياساً فيعود هذا الجانب السلبي للبند باطلا. وأما في الوجه الثاني وهو حصر المقياس في رسول الله ﷺ فقط فهذا الجانب الإيجابي أيضاً يصير باطلاً. ولاسبيل إلى الخروج من هذه الورطة إلا أن نتخذ كائنا من كان مقياساً للحق، ونعتبره متسامياً عن الانتقاد بأمر رسول الله ﷺ حتى يكون رسول الله ﷺ بالذات مقياساً وغيره بأمره.

٢- هل أصحاب رسول الله ﷺ مقاييس الحق والباطل؟:

بقي تساؤل وهو أن رسول الله ﷺ هل نصَّ على كون أحد مقياساً للحق واعتبره فوق الانتقاد أم لا؟ فالإجابة عنه بإيجازٍ أن الرسول ﷺ نصَّ على أن الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين-

معايير الحق وموازين العدل، ونهى عن توجيه الانتقادات إليهم، ودعا إلى إطاعتهم، وقد جاء كل ذلك في أحاديث صريحة لاغموض فيها ولا إبهام. فكون الصحابة رضي الله عنهم معايير للحق ليس أمراً عنهداً به، بل هو منصوص عليه! حيث قال الرسول ﷺ

«إن بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملة واحدة فقيل له: ما الواحدة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[1].

فالحديث يفيد بأن معيار الهداية والضلال أو بتعبير آخر مقياس الحق والباطل في مختلف الفِرَق والملل هو منهاج الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا يفيد بأن هذا المنهاج مقياس الحق منفرداً عن ذوات الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وإنما هذا المنهاج يوجد في هؤلاء الشخصيات ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان لقوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي» معنى في جواب «من هم» وحسبه أن يقول: «ماجئت به» أي إن مقياس الحق هو ماجئت به من الدين، وليس معنى ذكر هذا المنهاج مستنداً إلى الشخصيات إلا الإفادة بأن النقوش السوداء في الكتب لاتكون مقياساً للحق، وإنما مقياس الحق الرجال الذين تمثلوا هذه النقوش والأعمال

---

(١) المستدرك، فصل توقير العالم، حديث عبد الله بن عمرو (٤٤٤).

والحركات والسكنات، واختلط ذلك بلحمهم ودمهم بشكل لايمكن فكاك ذواتهم عن الدين، وفكاك الدين عن ذواتهم، فبالجملة أن مقياس الحق ليس الكتب والتراث بل الشخصيات التي هي صور حية لها.

﴿بَل هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ الظَّالِمُونَ﴾[1]

ثم إن الرسول ﷺ لم يكتف في هذا الحديث بقوله: «ما أناعليه» وإنما قرن به «وأصحابي» تنبيهاً على أن الصحابة هم الآخرون مقاييس للحق كالرسول ﷺ في معرفة مختلف الملل والمدارس الفكرية، ولهذا يكفي في عصر الرسول ﷺ وفيما بعد عصره لمعرفة رجال أي مدرسة فكرية أن نرى: هل هم يسلكون على درب الصحابة الكرام رضي الله عنهم، أم يحيدون عنه، وهل يقتدون بهداهم أم لايرون الاقتداء بهم، وهل يحسنون الظن بهم أم لا يرونهم موثوقاً بهم؟ هذا هو شأن الذي يتخذ مقياساً للحق، فاتضح جليا من هذا الحديث الشريف أن الصحابة الكرام أيضاً بجانب الرسول ﷺ مقاييس الحق، والحديث نص في هذا الباب، وذلك أن الحديث قد سيق بأسلوب يسوّي بين طريق الرسول

(1) العنكبوت، الآية: 49.

ﷺ وطريق أصحابه حتى إنه من سلك طريقهم فقد سلك طريقه ومن اقتدى بهديهم فقد اقتدى بهديه وهذا أشبه شيء بما قال الله عزوجل عن الرسول ﷺ:

﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [1].

فمعنى الآية الكريمة وفحواها أن إطاعة الله وإطاعة الرسول ﷺ أمران متساويان لامفترقان؛ فمعيار معرفة إطاعة الله هو معرفة إطاعة الرسول ﷺ، فإذا كانت إطاعة الرسول فهناك إطاعة الله لامحالة وإلا فلا.

هكذا فإطاعة الرسول ﷺ وإطاعة الصحابة الكرام، وطريقه وطريقهم ليسا أمرين مفترقين وإنما هما صنوان لايفترقان، وتؤمان يتشابهان، فمن سلك طريقهم فقد سلك طريقه، ومن اقتفى أثرهم فقد اقتفى أثره، فالصحابة كالرسول في كونهم مقاييس الحق وموازين العدل.

هذا والحديث يدل - بجانب فضلهم وقدوتهم، وحظوتهم عند الله عزّوجل- على كونهم مقياساً للحق والباطل، ومحكا للانتقاد في الجيد والزائف، وعلى أنهم ليسوا مستقيمين على الحق فحسب بل هم منارة النور، وهداة الحق. وهذا التكريم و التعظيم

(١) سورة النساء، الآية: ٨٠.

للصحابة الكرام لايثبت بالرائ أو القياس. بل الرسول ﷺ قرنهم بنفسه وشهدلهم بذلك حتى أصبح ذلك أمرا منصوصاً عليه لاقياساً مستنبطاً.

٢- التسامي عن الانتقاد:

فلما تقرر أن الصحابة كالرسول هم الآخرون معايير الحق للأمة الإسلامية جمعاء فهل يحق لفرد من أفراد هذه الأمة أن يوجه الانتقاد إليهم أويستدرک عليهم ويعدَّ زلَّاتهم؟ أم يحق للصحابة أن يقرروا خطأ الأمة وصوابها؟ من لايعلم أن الانتقاد هو حق المقياس لاحق المحتاجين إلى المقياس. وما أبعدَ أن يكون المحتاجون إلى المقياس في معرفة الخطأ والصواب معياراً !!

على هذا فالرسول ﷺ متسامٍ عن الانتقاد لكونه مقياساً، والصحابة رضي الله عنهم أيضاً متسامون عن الانتقاد لكونهم مقاييس الحق، وإلا فاعتبار أحد مقياساً ثم توجيه الطعن إليه أمران لايجتمعان معاً. لذلك فإن كان الصحابة رضي الله عنهم مقاييس لمعرفة الحق والباطل لدى مختلف الفرق الإسلامية، ولاريب في ذلك في ضوء الحديث السالف الذكر؛ فإنهم متسامون عن انتقاداتها لامحالة، وإلا فلايكون لكونهم مقاييس الحق معنى.

٣- العبودية الذهنية:

فلما اتضح أن الصحابة مقاييس الحق ومتسامون عن الانتقاد،

فهناك لابد أن يوضع في الاعتبار أمر، هو أن كونهم مقاييس للحق لايعني أنهم كحجر الصير في يميز الجيد من الزائف، أما الحجر بدوره فلاجيد ولازائف، كذلك الصحابة يميزون بين الحق والباطل لدى الفرق المختلفة. أما الصحابة فهم ليسوا على الحق ولاعلى الباطل؛ ذلك أن الرسول ﷺ قرنهم بنفسه في الحكم، وشهد لهم بذلك. وواضح أن كون الرسول مقياساً للحق يعني أنه آية في الصدق والأمانة لايتطرق إليه باطل، والصحابة كذلك يعني كونهم مقاييس للحق أنهم غارقون في الصدق والأمانة من فرق رؤسهم إلى أخمص أقدامهم لايرتقى إليهم باطل، إذن فمعنى كون الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم مقاييس الحق أنه يمكن بهم التمييز بين الحق والباطل، ويمكن بهم الوصول إلى الحق؛ لأنهم نماذج متكاملة للحق، شهداء للحق لدى الأمة الاسلامية، فلا يعرف الحق إلا بهم ولايوجد إلا لديهم.

فالصحابة رضي الله عنهم معيار ومحك انتقادي للفِرَق ذات الاتجاهات المختلفة من الأمة الإسلامية، فأيُّ فرقة التزمت باتباعهم فهي على الحق وأيُ فرقة حادت عن طريقهم فهي على الباطل، ولاشك أن الالتزام باتباعهم أقله أن يُقَامَ بتعديلهم بدلَ الطعن عليهم، وبتائيدهم بدلَ تسقُّط زلاتهم، وبإحسان الظن بهم بدلَ إساءة الظن معهم، وباعتبارهم أمناءَ أوفياءَ بدلَ إلصاق التهم بهم وافتراء الكذب عليهم . فاذا لم تَحْظَ طبقة من طبقات الأمة

الإسلامية بهذه الدرجة من الاتباع فهي لاتصيب الحق لامحالة، ولاتستطيع التمييز بين الحق والباطل؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم بعد الرسول ﷺ هم الرعيل الأول من المسلمين، وحملة لواء الدين المبين، والدين وحدة متكاملة متعددة الأجزاء كثيرة الأطراف، لم تصل إلينا هذه الأجزاء إلا عن طريق هؤلاء الصحابة، فصحابي يروي حديثا، وآخر ينقل آية، وذلك ينقل مسألة، فإذا كان صحابي مطعوناً عليه فما رواه من أجزاء الدين من آية أوحديث أومسألة فهو أولى بالرفض وأجدر، فاذا سُوِّغَ انتقاد الصحابة والطعن عليهم، وتعدى ذلك حتى عمَّ الصحابة جميعاً، كما يطالبنا دستور الجماعة لا يبقى جزء من أجزاء الدين سالماً محفوظاً، ولا يمكن لفرد من أفراد الأمة أن يدعى تدينه؛ فالذين يُجوِّزون انتقاد الصحابة والطعن علهيم ويجعلون ذلك مبدءاً لهم فعليهم أن يروا دينهم هل هم باقون عليه أم مارقون منه؟

على كل حال فأقل مراتب الالتزام باتباعهم وأقل مراتب العبودية الذهنية لهم هو إحسان الظن بهم، وكف اللسان عن توجيه الانتقاد إليهم، فلايمكن الاتباع مع تخطيئتهم؛ لأنه لا يتبع الخطأ مع اعتقاده خطأً، فبموجب هذا الحديث لايكون على الحق إلا فرقة تُكِنُّ عواطف التعديل والتصديق والتنزيه تجاه الصحابة رضي الله عنهم، ولاشك أن الفرقة التي تتوافر فيها هذه الشروط والصفات هي أهل السنة والجماعة.

هؤلاء الذين يعتقدون أن الصحابة كلهم عدول، أثبات، سديدو الخُطى، صادقو النيات، وكانوا إذا اختلفوا فيما بينهم فما كان في اختلافهم سوء، وكان اختلافهم خيراً من ائتلافنا وتضامننا، لهم نفوس مطمئنة، وقلوب قد امتحنها الله للتقوى، تصدقهم بمقدار نصف مُدٍ شيئاً أفضلُ من تصدقنا بمقدار جبل، أبر الناس قلوباً وأعمقهم علماً، وأقلهم تكلفا، هم في قمة من الإيمان والإخلاص، لن يبلغها الأمة بأسرها، ولله در الحسن البصري حيث ذكر ماللصحابة رضي الله عنهم من مكانة عالية وشأن عظيم:

«إن الغبار الذي دخل في أنف فرس معاوية مجاهداً في سبيل الله خيرمن عمر بن عبد العزيز»[1].

وبديهي أن من يُكِنُّ هذه المشاعر النبيلة نحو الصحابة رضي الله عنهم كمعتقد ديني فلايخطر له انتقادهم وتوجيه الاعتراض عليهم على بال.

أما «العبودية الذهنية» فلامحيد عنها؛ لأنها في الدين المأثور المتوارث، وأتباع هذا الدين أحوج مايكونون إلى الطبقة الأولى في كل شيء: في الرواية والدراية، وفي التلاوة والتزكية، وفي الإجمال والتفصيل، فلا مَخْلَصَ لهم من العبودية الذهنية ولامنجاةَ.

ولما جعل الرسول ﷺ أصحابه مقياساً للحق، حيث لايتميز

(١) وفيات الأعيان، ٣/ ٣٣.

الحق من الباطل، والحسن من القبيح إلا بهم؛ فلابد للمرء حينئذ من العبودية الذهنية، وإلالم يكن محقاً بل مبطلاً. إن الروافض والخوارج والمعتزلة ومن على شاكلتهم أصبحوا مبطلين؛ لأنهم كانوا لايرون الصحابة رضي الله عنهم متسامين عن الانتقاد، ولايرضون بالعبودية الذهنية لهم، ولايتناهون عن الطعن عليهم، مما نهى عنه الرسول ﷺ حيث قال:

« الله الله في أصحابي الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم [1]. خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» [2].

فالذين يوسعون نطاق انتقادهم حتى الصحابة الكرام، ويسوغون انتقادهم والطعن عليهم، فكفى بهذا الأمر الواحد دليلاً على فساد مذهبهم، وبرهاناً على اعتزالهم عن أهل السنة والجماعة. ثم إنهم سواء كانوا فرقة جديدة، أو كانوا مقلَّدين لبعض الفرق الضالة القديمة، وبالجملة أنهم ليسوا من أهل الحق في شيء.

ويتضح من الحديث كذلك أنه لماكان الصحابة على الحق ومعيارا للحق، فبمعارضتهم تنشأ فرقة جديدة. أما باقتدائهم فلا، بل لاتزال تبقى تلك الجماعة المستقيمة على الخير، المتصلةُ أو اصرُها الروحية عن طريق الصحابة بالرسول ﷺ، ولم تكن على عهد

(١) رواه الترمذي (٣٨٦٢) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(٢) موطا- رواية محمد بن حسن، باب الرجل يكون عنده، ٣/ ٢٩٥

الرسول ﷺ إلا جماعة واحدة: جماعة الصحابة الذين كانوا على الحق ومعيار الحق، فالفِرَق التي نشأت من بَعْدُ نشأت لسلوكها الدرب المعاكس للصحابة رضي الله عنهم فكانت ضالة.

فالذين يعظِّمون الصحابة، ويُجِلُّونهم، ولاينتقدونهم، ولايطعنون عليهم فهم ليسوا فرقة، بل هُم الذين ينتهي نسبهم في العقيدة والعمل إلى جماعة الصحابة في القرن الأول، ولتمسكهم بسنة الصحابة حقيق أن يسموا «أهل السنة والجماعة».

وأما الذين لايكفون عن انتقاد الصحابة والطعن عليهم، والذين يتخذون ذلك مبدءاً لهم، يحدثون محدثات في الدين، ويعبرون عن الدين بأساليب جديدة خلابة، ويسببون للفوضى والانحلال في الأمة الإسلامية، فهم في الحقيقة «فرقة» لاجماعة مهما سموا أنفسهم بجماعة.

وجماع القول أن هذا الحديث يفيد بأن الرسول ﷺ قد جعل الصحابة مقياساً للحق، والصحابة ثبتوا مقياساً كما هو شاء. وبهذا المقياس تعرف الأمة الإسلامية الجيد من الرديء، وأبدى الرسول ﷺ ثقته الكاملة بهم، بحيث جعل منهاجهم منهاجه وجعل منهاجه منهاجهم، وجعلهم حجة للأمة الاسلامية يعرف بها الحق والباطل إلى قيام الساعة.

إذن فادعاء الأستاذ المودودي في البند الأساسي لدستور الجماعة ادعاءً مطلقاً شاملاً بأنه ليس أحد سوى الرسول ﷺ مقياساً

للحق، ولا متسامياً عن الانتقاد مما يؤدي إلى السماح بانتقاد الصحابة والطعن عليهم، ليس معارضة للحديث فحسب، بل ادعاء لكونه نفسه مقياساً للحق خلافاً، ثم الاجتراء على انتقاد الصحابة فكان البند الذي جعل أساساً للحركة قد تم انتهاكه لحساب نفسه، ثم محاولة جعل نفسه معياراً للسلف والخلف.

وفي جانب آخر نجد كلمات الحديث أنه لم يُجْعَل سوى الرسول واحد أو اثنان من الصحابة مقياساً، بل وردت في الحديث كلمة «أصحابي» إشارةً إلى أن جميع الصحابة مقاييس وواجب اتباعهم، وقد ورد الأمر بوجوب الاتباع في مختلف الأحاديث بذكر ثُلاثَ ورُباعَ من الصحابة أحياناً، وبذكر جميع الصحابة أحياناً أخرى؛ ذلك أن المقياس -بصفته مقياساً- إذا لم يكن واجب الاتباع فلايكون للمقياس معنى، ولماكان جميع الصحابة معياراً فالصحابة كلهم واجبو الاتباع، ومطاعو الأمر.

«ولن يَظُنَّ أحد بأن الصحابة لهم مذاهب مختلفة، وآراء متضاربة في المسائل الفرعية فلابد أن يكون اتباع بعضهم تنازلاً عن اتباع بعض آخر؛ فلايمكن اتباع الجميع».

أقول: إن اتباع البعض متجنباً الانتقاد والطعن عليهم، وبُجِلاًّ لهم اتباعٌ للجميع. كما أن نبياً من الأنبيا يجب اتباعه عملياً مع الاعتقاد بأن جميعهم مقاييس الحق، يجب إجلالهم وتقديرهم، ويُكَفُّ عن انتقادهم وتخطيتهم، فهو اتباع للأنبياء بأجمعهم، وإلا

فإطلاق اللسان بالطعن والانتقاد على نبي مع اتباع جميع الأنبياء يكون معارضة لهم وخروجاً عليهم.

والصحابة بدورهم مع اختلاف مذاهبهم وآرائهم يوقر بعضهم بعضاً، ولا يحتمل بعضهم إساءة إلى بعض كما أن تصديق الأنبياء مع اختلافهم في شرائعهم هو رأس الإيمان، فإذا طعن طاعن وانتقد منتقد على البعض فقد عارض هذا القاسم المشترك، فكأنه خارج على الجميع وثائر عليهم. وإلى هذا يشير الحديث الآتي:

«أصحابي كالنجوم، فبأيهم اقتديتهم اهتديتهم»[1]

إن كلمة «أيهم» تفسير بأن الاقتداء بأيهم يكفي لنيل الهداية إلا أن اعتقاد جميعهم نجوما ذات أنوار ساطعة وهداة إلى الطريق القويم واجب، فالاقتداء لايعدو واحداً أواثنين، لكن اعتقاد جميعهم هداة يشمل الجميع.

على كل فالرسول ﷺ قد صرح بكون طبقة الصحابة مقياساً لتمحيص الحق من الباطل في المدارس الفكرية المختلفة، ومتسامياً عن الانتقاد، وأمر باتباعهم وممارسة «العبودية الذهنية» لهم. و أما ماعدا هذه الطبقة فلم يصرح بكونه مقياساً بل ذكر مبدءًا شاملاً، وأوصافاً عالية للمقياس تساعد على تعيين الشخصيات ذات المستوى في كل زمان.

---

(١) جامع الأصول ٨/ ٥٥٦.

ولاشك أن دواعي الضعف البشري قدكثرت بعد القرون المشهود لها بالخير، وقد ظهر الضعف البشري من آنٍ لآنٍ عملياً. لكن هذا الضعف لايحط من شأن الشخصيات ذات المراتب الرفيعة؛ وذلك لأمرين أحدهما: أنه يكفى لكون حياة شخصية حياةً طاهرةً إذا كان طابعها الأغلب الورع والتقوى والعفاف. أما النسيان والخطأ والضعف البشري فهو مماجُبِل عليه البشر. وثانيهما أنهم مقياس باعتبار أن يؤخذ من حياتهم أطيبها وأحسنها وأنفعها، لاباعتبار أن كل عمل من أعمالهم وكل قول من أقوالهم حجة شرعية، وهذا النوع من الشخصيات يوجد فى كل زمان ويكون منارة ضوء للأمة الإسلامية.

فقد ألقى الشيخ ضوءاً من الكتاب والسنة على أوصاف المقياس وشروطه، وذلك إفادةً بأن الكتب وحدها لاتكفي لإنارة الصراط المستقيم، مالم تتقمصها الشخصيات في أقوالهم وأعمالهم، وإلالم تكن الحاجة إلى بعثة الأنبياء مع الكتب السماوية، فالأنبياء مقياس لتوضيح مرادات هذه الكتب ومعانيها، فلولم يكن الأنبياء مع الكتب لكان كل من هبَّ ودبَّ حراً طليقًا في تفسيرها وتعيين مراداتها، ولأجل ذلك يخلق الله تعالى مجددين، ومحدثين، وأئمة، ومجتهدين، وراسخين في العلم، تتخذهم الأمة الاسلامية قدوةً لها في عقيدتها وأعمالها وحياتها.

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف

الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلينَ»[1]. لئن حالفني التوفيق الإلهي فسوف أعالج بإذن الله في مقالة أخرى هؤلاء الشخصيات ذات المراتب العالية وشأن قدوتهم.

وبالجملة فرسالة الشيخ تتناول قضية قدوة غير الرسول ﷺ التي رفضها الأستاذ المودودي مبدئياً في الدستور الأساسي للجماعة، وقد أثبت الشيخ هذه القضية قضية أساسية لأهل السنة والجماعة مما جعل هذا الخلاف مبدئياً.

وأرجو الله أن يوفق الأستاذ المودودي ورفاقه لتوجيه العناية إلى هذا الأمر، وملأ هذه الفجوة؛ لأن إحداث الخلافات لقيادة أي حركة سبب لإزهاقها في مهدها، إن الخلاف في المسائل الفرعية لايعبأ به بمقدارما يعبأبه في المسائل الأساسية.

محمد طيب

رئيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم/ ديوبند

يوم الخميس: ٢٠/ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ

* * *

(١) مسند الشاميين ١/ ٥٤٤.

الصحابة ماذا ينبغي أن نعتقد عنهم؟

الرد على خطاب خريج للجامعة:

أيها الأخ في الله!

وقع إليَّ خطابك الموجَّه إلى رئيس الجامعة، فقرأته، وعجبت كثيرًا وتأسّفت على سذاجتك وجهلك بالجماعة الإسلامية، إن كنت لا تعلم من أمرها شيئًا، وعلى عنادك وجحودك بالحق إن كنت ممن يعلمون.

وقد كتبتَ في الخطاب:

«إني تَبَنَّيْتُ العضوية في الجماعة الإسلامية؛ لأنها تدعو إلى إقامة الدين، وقد عرفت كلَّ المعرفة بأن الخلاف بين علماء ديوبند وبين الجماعة الإسلامية خلاف في المسائل الفرعية لاغير. أما الأخطاء التي قارفها الأستاذ المودودي في كتاباته، فالحق فيها مع علماء ديوبند».

اعلم أن الخلاف بيننا وبين الجماعة الإسلامية ليس خلافًا في المسائل الفرعية، وإنما هو في المسائل الأساسية كما ينص عليه دستور الجماعة الإسلاميّة: «لا يعتبر أحد سوى الرسول ﷺ مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد، ولا يُخْضَعُ لأحد بالعبودية الذهنية، وإنما

يُقَاسُ كـلُّ واحـد مـن النـاس بالمقيـاس الكامـل الـذي خلقـه الله، ويُعْطى كلُّ ذي حقٍ حقه بهذا المقياس»[1].

قد جاء هذا النص كتفسيرٍ لشطر الثاني للكلمة الطيبة، وقد بدأ النص بما يلي:

«يعني الشطر الثاني للمعتقد: أن النبي الخاتم الذي أرسله الله عزَّ وجل إلى الناس في العالم بالرسالة ونظام للحياة، وأمره بتطبيقه في واقع الحياة هو محمد ﷺ»[2].

هذا وما يليه يدُلُّ دلالةَ واضحةَ على أنه ليس سوى محمد ﷺ مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد، ولا مُطَاعًا بالعبودية الذهنية، مهما كان غيره من الأنبياء السابقين كعيسى، وموسى، وإبراهيم، ونوح عليهم صلوات الله وسلامه.

الأنبياء كلهم مقاييس للحق:

إن الأمة الإسلامية على بكرة أبيها قد أجمعت على أنَّ الإيمان بالأنبياء السابقين لازم، لايكتمل الإيمان بدون ذلك. فمن فُصِّلَ ذكره منهم يلزم الإيمان به بالتفصيل، ومن أُجْمِلَ ذكره يلزم الإيمان به بالإجمال. هذه مسألة مبدئية لافرعية، غير أن دستور الجماعة الإسلامية يرفض ذلك، ولا يعير له اعتبارًا، ولايرى أحدًا سوى

(١) دستور الجماعة الإسلامية (دستور جماعت إسلامي) ص:٥.

(٢) المصدر السابق، ص:٤.

الرسول ﷺ نبيًا ولا رسولاً؛ وذلك لأن كل نبي من الأنبياء مقياس للحق، متسامٍ عن الانتقاد، ومطاع بالعبودية الذهنية، وإليك تفاصيله:

أولاً: لاحِظ نصَّ دستور الجماعة الإسلامية، قد سيقت فيه لفظة «رسول الله» وليس المراد بها إلا محمدًا ﷺ؛ وذلك بما يأتي:

(أ) قد جاء هذا النص كتفسير للفظة «محمد ﷺ».

(ب) أفردت لفظة «رسول الله».

(ج) قد سبقت في نفس النص لفظة «رسول الله» ثلث أو أربع مرّات، أريد بها محمد ﷺ.

ثانيًا: لما كان كل نبي مقياسًا للحق حيث قال الله جلَّ وعلا:

﴿ **رُسُلاً مُبَشِّرِيْنَ ومُنْذِرِيْنَ لِئَلاّ يَكُونَ للنَّاسِ عَلى الله حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسُلِ** ﴾[1] قد سبَقَ هذه الآيةَ ذكرُ الوحي والأنبياء عليهم السلام، فكل هذا يدل دلالةً جليةً واضحةً على أن الغرض من وراء بعثة الرسل والإيحاء إليهم هو قطع احتجاج الناس على الله، وذلك لايكون إلا أن يُعتَبر كل نبيٍ بجميع أقواله وأفعاله مقياسًا للحق، ومظهرًا له.

ثالثًا: يجب الإيمان بكل نبي جاء ذكره بالتفصيل في القرآن إيمانًا تفصيليًا، كما يجب الإيمان بمن جاء ذكره بالإجمال إيماناً إجماليًا؛

(١) النساء، الآية: ١٦٥.

ولا يجوز التفريق بينهم بأن يؤمن ببعض ويكفر ببعض. فتبجيل الأنبياء بأجمعهم، والتجنب عن انتقادهم، واعتبارهم مطاعي الأمر لازم محتوم.

حيث قال تعالى:

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾(١)

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾(٢)

فكِّر أيها الأخ وقدِّر! فلما كان الغرض من وراء بعثة الأنبياء عليهم السلام إقامة الحجة على الناس حتى لاتبقى لأحد منهم فرصةُ الاحتجاج، فقال بعد ذكرِ الوحي والموحى إليهم ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ

(١) البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٢) النساء، الآيات: ١٥٠-١٥٢.

﴿وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١) فهل يسوغ أن يقال عن نبي: أنه ليس مقياسًا للحق.

الاقتداء بهدي الأنبياء واجب:

ولما سبق بعد ذكر أسماء الأنبياء عليهم السلام:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ﴾ (٢)

و﴿ثم أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (٣)

﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (٤)

فهل يمكن أن يقال: إنه لا يجوز التقليد والعبودية الذهنية لهم.

﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ

---

(١) النساء/ ١٦٥.

(٢) الأنعام/ ٩٠.

(٣) البقرة/ ١٣٥.

(٤) البقرة/ ١٣٠.

وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾(١)

فَكِّر في هذه الآيات: كيف أثنى الله عز وجل على الأنبياء السابقين عليهم الصلاة والسلام في أسلوب قوي غايةَ القوَّةِ، وأخبر برفع درجاتهم وهدايتهم، وإحسانهم وصلاحهم وفضلهم على العالمين واجتبائهم؛ فهل يبقى بعد كل هذا متسع للطعن عليهم وتوجيه الانتقاد إليهم؟!!

هكذا ففي سورة ص أُفِيْضَ الثناء على داود، وسليمان، وأيوب، وإبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، وإسماعيل، واليسع، وذي الكفل عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين. فقد قيل عن داود مرةً ﴿إنَّه أوَّاب﴾(٢)

ومرة أخرى ﴿آتيناه الحِكْمَةَ وَفَصْلَ الخِطَابِ﴾ (٣).

وطورًا ﴿إنَّ له عِنْدَنا لَزُلْفى وحُسْنَ مآب﴾ (١).

---

(١) الأنعام، الآيات:٨٣-٩٠.

(٢) ص/ ١٧.

(٣) ص/ ٢٠.

أما سليمان فقد قيل عنه ﴿نِعْمَ العَبْدُ أَنَّه أوَّاب وإنّ له لزُلْفَى و حُسْنَ مآبٍ﴾[2].

كما جاء عن أيوب ﴿إنَّا وَجَدْنَاه صَابِرًا نِعْمَ العبدُ إنَّه أوَّابٌ﴾[3].

وقيل عن إبراهيْمَ واسحٰق و يَعْقُوب عليهم صلواتُ الله وسلامه ﴿أولى الأَيْدِي والأَبْصارِ إنَّا أَخْلَصْنَاهم بِخَالِصةٍ ذِكْرىٰ الدَّارِ وأنّهم عِنْدَنَا لمن المصْطَفَيْنَ الأَخْيَارَ﴾[4]

وقيل عن إسماعيل واليسع وذي الكفل: ﴿كلٌ مِن الأخيار﴾[5]

الأنبياء معصومون:

كذلك سيق في سورة يوسف ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءِ والفَحشَاءَ إِنّه مِنْ عِبَادِنَا الْمخلَصِيْن﴾ [6]

كل أولئك يدل بوضوح وجلاءٍ أنَّ الله عزَّ وجلَّ يعصم عباده المخلصين من كل منكر وفاحشة، ويجتبيهم من بين الناس، ويحيطهم بعنايته الخاصة فلا مطعنَ فيهم ولا مغمز. فهل بعد اجتباء الله إياهم والعناية الإلهية بهم يوجَّه إليهم قول سخيف مثل ما جاء في دستور الجماعة؟

---

(١) ص/ ٤٠.

(٢) ص/ ٣٠.

(٣) ص/ ٤٤.

(٤) ص:٤٥.

(٥) ص/ ٥٦

(٦) يوسف/ ٢٤.

على كلٍ فالبند باطل وضلالة من الضلات، مما يدل دلالةً واضحة أن الأنبياء السابقين جميعًا ليسوا مقاييس الحق، ولا متسامين عن الانتقاد، ولا مطاعين بالعبودية الذهنية فهذا يعني إنكار نبوتهم.

إن دستور الجماعة الإسلامية يتضمن هذه الفقرة السادسة، وما أجْدَر أن يكونَ نصُّ الفقرة عبارةً مختارةَ الكلمات محدَّدَتها واضحةَ الدلالة جليتَها أساسيةَ المضمون مبدئية المعنى. فدستور كل جمعية أو منظمة أو حزب يشكل عمودًا فقريا لها، فلاشطط فيه ولا وكس. هذا إلى أن الفقرة قد قُرِنَتْ بكلمات المعتقد الذي هو رأس الدين، مما يفيد أن مؤسس الجماعة الإسلامية وأعضاءها يرون هذا كمعتقد ديني فليت شعري هل يبقى الإيمان والإسلام مع هذا المعتقد؟، وهل هذه المسألة مسألة أساسية أو فرعية؟ وهل يصِحُّ السكوت عن تضليل جماعة يعتقدون هذا الاعتقاد؟.

فإن قالَ قائل: إنه قد جاء في السطور الأخيرة للفقرة:

«يُقاس كل أحدٍ بالمقياس الكامل الذي خلقه، فباعتبار هذا المقياس ينال كل واحد درجته، ومكانته».

الإيمان بالأنبياء والرسل لازم لامحيد عنه:

يندفع الاعتراض بهذه السطور. فأقول: إن هذا خطأ ومجرد خداعٍ، وبيانه: من ذُكِرَ من الأنبياء والرسل في القرآن فالإيمان بهم لازم لا محيد عنه، دون سبر أغوارهم، وعجم عيدانهم، وشتَّان بين

التزكية القرآنية القاطعة، وبين المعرفة الإنسانية السخيفة.

إن الفقرة السالفة تنطق بكون محمد ﷺ مقياسًا للحق ومنسابيًا عن الانتقاد، ومطاعاً بالعبودية الذهنية، وتجحد بذلك لغيره من الأنبياء عليهم السلام. غير أن الأستاذ المودودي قال في كتابه «تفهيمات»: إن الأنبياء والرسل قاطبة ليسوا مقاييس الحق، ولا معصومين عن الخطأ، حيث قال:

«... لكنه لعلّهم لم يفكروا في أمر وهو أن العصمة ليست لازمة لذواتهم بل عصمهم الله عز وجل ببعض المصالح عن الأخطاء والزلات ليضطلعوا بأعباء النبوة، فإن جانبهم العصمة الإلهية – ولو للحظة – فهم كعامة الناس يخطئون ويزلون، وتلك نكتة لطيفة أن الله عز وجل قد سلب عصمته من كل نبي من الأنبياء في حين من الأحيان – وذلك عن قصد – حتى يصدر عنهم زلة أو زلتان، فلا يراهم الناس آلهة، ويرونهم رجالاً من البشر».

انظر كيف يشمل هذا المعتقد السالف الذكر للجماعة الإسلامية الأنبياء كلهم أجمعين، وينطق بنزع العصمة الإلهية لجعلهم يخطئون، وكيف ينسجم مع المعتقدات الإسلامية؟ على هذا فلا نبي قدوة ولا ثقة؛ وذلك لأن كل ما يأمر به النبي من أمر يمكن أن يكون هو في حالته التي نزع فيها العصمة الإلهية.

ثم انظر هل هذا الاختلاف أساسي أو فرعي، وانظر مدى صلة الجماعة الإسلامية ومؤسسها بالإسلام!!.

قد جاء في كتاب «تفهيمات» أخطاء فادحة: مثلاً: إن العصمة ليست لازمةً لذوات الأنبياء، وذلك خطأ فادح، ذلك أن العصمة لازمة لذوات الأنبياء بحيث أنهم أنبياء لا بحيث أنهم من البشر. وأنهم ملازمو العصمة دائمًا، لا تنفك عنهم في حين الأحيان. أما السقطات التي عدَّها الأستاذ المودودي ذنوبًا فهي ليست ذنوبًا وإنما تشكلت بالذنوب فحسب؛ كما يُسْتَفَادُ من حديث «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

كما أن قتل العمد وقتل الخطأ يتشابهان صورةً ويفترقان حقيقةً، فكذلك فرق بين أن يقترف أخذ جريمة ناويا إياها وبين أن تصدر معصية دونها نية وإرادة. فالأولى معصية الكبائر، والثانية زلة وخطأ اجتهادي.

على كل فالعصمة لازمة للأنبياء عليهم السلام لزوم الظل لصاحبه. وأما السقطات التي عدَّها الأستاذ المودودي على الأنبياء فهي معاصٍ صورةً، وزلاَّت اجتهادية حقيقةً.

وما أغرب ما علَّل به الأستاذ المودودي من أنه ليعرف الناس أنهم أنبياء لا آلهة، وأنهم أفراد من البشر، أليس يكفي لمعرفة البشرية الجوع والنوم والمرض؟!! أما السقطات والزلات فهي لا يُحس بها أحد، ولا تلزم البشرية.

الانتقاص من الصحابة زندقة:

هذه آراؤهم ومذاهبهم عن الأنبياء عليهم السلام، وأما

مذاهبهم عن الصحابة رضي الله عنهم فلما كانوا وُسَطَاء بين الأنبياء وأممهم؛ وبهم وصل إليها الكتاب والسنة فهم المرجع في الدين، فإن كانوا موثوقًا بهم يوثق بما ينقلونه من الكتاب والسنة وإلاَّ فبناء الدين لا قاعدةَ له ولا أساسَ. بناءً على ذلك فقد حاول الزنادقة والمبتدعون الطعن فيهم والغضّ من شأنهم.

قال أبو زرعة الرازي:

«إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أنّ الرسول حق والقرآن حق وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[1].

ولهذا فقد غربل المحققون الاعتراضات الموجَّهة إليهم وبحثوها بحثًا، حتى ميَّزوا الحق من الباطل، والغث من السمين، وأزالوا ما أُلْصِقَ بهم من التهم، و أظهروا الحقيقة الثابتة كما هي، ودعوا الأمة إلى إذعانها واعتقادها.

الصحابة كلهم عدول:

قال الحافظ ابن عبد البرِّ عن أصحاب الرسول ﷺ:

«فهم خير القرون وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالة

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ١١.

جميعهم بثناء الله عزّ وجلّ عليهم. وثناء رسوله عليه السلام، ولا أعدل ممن ارتضاه الله صحبة نبيه ونصرته ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه، قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [1].

ثم قال: «قال أبو عمرو رضي الله عنه: إنما وضع الله عزّ وجل أصحابَ رسوله الموضع الذي وضعهم فيه بثنائه عليهم من العدالة والدين والإمامة لتقوم الحجة على جميع أهل الملة، بما رووه عن نبيهم من فريضة وسنة، فصلى الله عليهم وسلم ورضي عنهم أجمعين؛ فنعم العون كانوا له على الدين، في تبليغهم عنه إلى من بعدهم من المسلمين» [2].

وقال ابن الهمام في المسايرة وابن أبي شريف الشافعي في شرحه المسامرة:

«واعتقاد أهل السنة والجماعة تزكية جميع الصحابة رضي الله عنهم وجوبًا بإثبات العدالة لكل منهم والكف عن الطعن فيهم والثناء عليهم، كما أثنى الله سبحانه وتعالى عليهم إذ قال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [3] وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً

---

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر.

(2) المصدر السابق. ١/ ٧.

(3) سورة آل عمران: ١١٠.

وَسَطاً لِتكُونُوا شُهَدَاءَ عَلى النَّاسِ﴾ [1][2].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه: «الإصابة في تمييز الصحابة»: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف ذلك إلا شذوذ من المبتدعة، وقد ذكر الخطيب في الكفاية فصلاً نفيسًا في ذلك؛ فقال: عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم، فمن ذلك قوله: ﴿وَكَذلك جَعَلْنَاكُم أمةً وَّسَطاً﴾ [3] وقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ الله عن المؤمِنِيْنَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تحتَ الشجرةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبهم﴾ [4] وقوله: ﴿السَّابِقُونَ الأوَّلُونَ من المهَاجِرِيْنَ والأنْصَارِ والذينَ اتَّبَعُوهم باحْسَانٍ رَضِيَ الله عَنْهُم ورَضُوا عَنه﴾ [5] وقوله: ﴿يأيها النَّبِي حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المؤْمِنِيْنَ﴾ [6] وقوله تعالى: ﴿للفُقَرَاء المهاجِرِيْنَ الَّذِيْنَ أخرِجُوا من دِيَارِهم وأَمْوَالهم يَبْتَغُونَ فَضْلاً من الله ورضوانًا وَينصرون الله وَرَسُولَه أولئك هُم الصّادِقُون﴾ إلى قوله: ﴿إنّكَ رؤفٌ رَّحِيْم﴾ [7] في

---

(١) سورة البقرة، الآية:١٤٣.

(٢) المسامرة، ص:١٣٠.

(٣) البقرة/ ١٤٣.

(٤) الفتح/ ١٨.

(٥) التوبة/ ١٠٠.

(٦) الأنفال/ ٦٤.

(٧) الحشر/ ١٠.

آيات كثيرة يطول ذكرها، وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله ورسوله إلى تعديل أحد من الخلق، على أنه لو لم يرد من الله ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام، وبذل الأموال وقتل الآباء والأولاد والأبناء والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين القطعَ على تعديلهم والاعتقادَ لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع الخالفين بعدهم، والمعدلين الذين يجيئون من بعدهم، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتمد قوله ... وقد كان تعظيم الصحابة ولو كان اجتماعهم به ﷺ قليلا مقرَّرٌ عند الخلفاء الراشدين وغيرهم، فمن ذلك.. فذكر قصة صحابي هجا الأنصار بسنده إلى أن قال: «فقال لهم عمر: لولا أنّ له صحبةً من رسول الله ﷺ ما أدري ما نالَ فيها لكفيتموه، ولكن له صحبة من رسول الله ﷺ.. لفظ علي بن الجعد، ورجال هذا الحديث ثقات، وقد توقف عمر عن معاتبته فضلاً عن معاقبته، لكونه علم أنه لقي النبي ﷺ، وفي ذلك أبين شاهد على أنهم كانوا يعتقدون أنّ شأن الصحابة لايعدله شيء، كما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه من قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما أدرك مد أحدكم ولا نصيفه»[1].

(١) سنن أبي داود، باب في النهي عن سب أصحاب النبي (٤٦٦٠).

وقد تواتر عنه ﷺ قوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم». وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنتم توفون سبعين أمةً أنتم خيرها وأكرمها على الله عزّ وجلّ[1].

وروى البزاز في مسنده بسند رجاله موثقون من حديث سعيد بن المسيب عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إنّ الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين.

وقال عبد الله بن هاشم الطوسي حدثنا وكيع قال: سمعت سفيان يقول في قوله تعالى: ﴿قُلْ الحمدُ لله وسَلاَمٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِيْنَ اصْطَفَى﴾ قال هم أصحاب محمد ﷺ. والأخبار في هذا لكثيرة .. فلتتصبر على هذا القدر ففيه مقنع[2].

الصحابة فوق الجرح والتعديل:

وقال ابن الأثير:

«والصحابة يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك إلا في الجرح والتعديل؛ فإنهم كلهم عدول، لايتطرق إليهم الجرح؛ لأنَّ الله عز وجلّ ورسوله زكيّاهم وعدّلاهم، وذلك مشهور لانحتاج لذكره، ويجيء كثير منه في كتابنا فلا نطول به ههنا»[3].

وقال علي القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:

---

(١) مسند أحمد بن حنبل،٣٣/ ٢٣١(٢٠٠٢٩).

(٢) الإصابة ١/ ٥-٦.

(٣) أسد الغابة في معرفة الصحابة ١/ ٢.

«والصحابة كلهم عدول مطلقًا لظواهر الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به. وفي شرح السنة قال أبو منصور البغدادي: أصحابنا مجمعون على أنَّ أفضلهم الخلفاء الأربعة على الترتيب المذكور، ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أحد، ثم بيعة الرضوان، ومن له مزية من أهل العقبتين من الأنصار، وكذلك السابقون الأولون وهم من صلى القبلتين، وقيل هم أهل بيعة الرضوان، وكذلك اختلفوا في عائشة وخديجة رضي الله عنهما، وأما معاوية رضي الله عنه فهو من العدول الفضلاء والصحابة الأخيار، والحروب التي جرت بينهم كانت لكل طائفة شبهة اعتقدت تصويب نفسها بسببها، وكلهم متأوِّلون في حروبهم، ولم يخرج بذلك أحد منهم من العدالة؛ لأنهم مجتهدون اختلفوا في مسائل كما اختلف المجتهدون بعدهم في مسائل، لا يلزم من ذلك نقص أحد منها»[1].

الصحابة زكاهم علام الغيوب:

وقد جاء في تحرير الأصول وفي شرحه تقرير الأصول:

«.. على أن ابن عبد البر حكى إجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة على أنّ الصحابة كلهم عدول، وهذا أولى من حكاية ابن الصلاح إجماع الأمة على تعديل جميع الصحابة، نعم حكايته إجماع من يعتد بهم في الإجماع على تعديل من لابس الفتن

---

(١) مرقاة المفاتيح، باب مناقب الصحابة، ١٧/ ٣٠٠.

منهم حسن.

وقال السبكي: والقول الفصل أنا نقطع بعدالتهم من غير التفاتٍ إلى هذيان الهاذلين وزيغ المبطلين، وقد سَلَفَ اكتفاؤنا في العدالة بتزكية الواحد فكيف بمن زكّاهم علام الغيوب الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء في غير آية، وأفضل خلق الله الذي عصمه الله من الخطأ في الحركات والسكنات محمد ﷺ في غير حديثٍ، ونحن نسلم أمرهم فيما جرى بينهم إلى ربهم جلَّ وعلا، ونبرأ إلى الملك سبحانه ممن يطعن فيهم ونعتقد أنّ الطاعن على ضلال مهين وخسران مبين، مع اعتقادنا أنَّ الإمام الحق كان عثمان، وأنه قتل مظلومًا، وحمى الله الصحابة من مباشرة قتله، فالمتولّي قتله كان شيطانا مريدًا، ثم لانحفظ عن أحد الرضا بقتله، إنما المحفوظ الثابت عن كل منهم إنكار ذلك. ثم كانت مسألة الأخذ بالثأر اجتهادية، رأى علي كرم الله وجهه التأخير مصلحة، ورأت عائشة رضي الله عنها البدار مصلحة، وكل جرى على وفق اجتهاده، وهو مأجور إن شاء الله تعالى، ثم كان الإمام الحق بعد ذي النورين عليا كرم الله وجهه، وكان معاوية رضي الله عنه متأولا هُو وجماعته، ومنهم من قعد من الفريقين وحجم عن الطائفتين، لما أشكل الأمر، وكلٌ عمل بما أدى إليه اجتهاده، والكل عدول رضي الله عنهم فهم نقلة هذا الدين وحملته الذين بأسيافهم ظهر، وبألسنتهم انتشر، ولو تلونا الآي وقصصنا الأحاديث في

تفضيلهم لطال الخطاب، فهذه كلمات من اعتقد خلافها كان على زلل وبدعة، فليضمر ذو الدين هذه الكلمات عقدًا، ثم ليكف عما جرى بينهم، فتلك دماء طهرَّ الله منها أيدينا، فلا نلوث بها ألسنتنا.. والحاصل أنهم خير الأمة وأن كلا منهم أفضل من كل من بعده، وإن رقي في العلم والعمل، خلافًا لابن عبد البر في هذا، حيث قال قد يأتي بعدهم من هو أفضل من بعضهم والله سبحانه أعلم.[1].

الصحابة حَمَلَة الدين ونَقَلَته :

وجاء في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت:

«واعلم أن الصحابة الداخلين في بيعة الرضوان والبدريين كلهم مقطوع العدالة، لايليق لمؤمن أن يمتري فيها، بل الذين آمنوا قبل فتح مكة عادلون قطعًا، داخلون في المهاجرين والأنصار، وإنما الاشتباه في مسلمي فتح مكة؛ فإن بعضهم من مؤلفة القلوب، وهم موضع الخلاف، والواجب علينا أن نكف عن ذكرهم إلا بخير فافهم»[2].

خلاصة القول أنَّ أهل الحق: أهل السنة والجماعة مجمعون على أنَّ الصحابة الكرام رضي الله عنهم كلهم عادلون ثقات، أحاديثهم وشهاداتهم مقبولة موثوق بها، لا جرح فيها ولا نقد، والأدلة النقلية والعقلية على ذلك كثيرة معروفة، وهم حَمَلَةُ الدين ونَقَلَتُه والمرجع

---

(١) التقرير والتحبير ٤/ ١٦٣.

(٢) فواتح الرحموت ٢/ ١٥٦.

ومقياس الحق فيه، يجب على من يأتي بعدهم اتباعُهم. فالآية الكريمة: ﴿يا أيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوْا اتَّقُوا اللهَ وَكُوْنُوْا مَعَ الصَّادِقِيْنَ﴾ [1] والآية: ﴿للفُقَرَاءِ المهَاجِرِيْنَ الَّذِيْنَ أُخْرِجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُوْنَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُوْنَ اللهَ وَرَسُوْلَه أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُوْنَ﴾ [2] والآية: ﴿واتَّبِعْ سَبِيْلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [3] تَدُلّ بوضوح وجلاء على أنَّ الأمة يجب عليها أن تقلّدهم وتطيعهم طاعةً ذهنيةً، وتتمسَّكَ بأذيالهم. وهذا مبدأ أساسي، مبدأ لا يستهان به، وعليه مناط الدين وكتاب الله وسنة رسوله.

وفي جانبٍ آخر نرى ما قاله الأستاذ المودودي في البند السادس من الدستور للجماعة الإسلامية القائل بشكلٍ واضحٍ أنه ليس أحد سوى رسول الله ﷺ مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد، ولا مطاعًا طاعةً ذهنيةً ولا مقلّدًا.

حوادث تراميهم بالكذب قليلة نادرة الوقوع:

ما أبعد هذا القول عن الصواب، وما أفتح لأبواب الفتن، وما أهدم للدين! فإن لم يكونوا مقاييس للحق، فكيف يوثق بأنّ القرآن هو كلام الله الذي نَزَلَ على محمد ﷺ، ولم يدخله تحريف ولا تبديل، ولا نقص ولا زيادة، فإذا لم يكن أحد سوى رسول الله ﷺ مقياسًا

---

(١) التوبة/ ١١٩.

(٢) الحشر/ ٨.

(٣) لقمان/ ١٥.

للحق، كما قال المودودي، فقد وصل هـذا القـرآن إلينـا عـن طريـق أناس غير موثوق بهـم، فـلا يـؤمن عليـه مـن التحريـف والتبـديل والزيادة والنقصان.

وكذلك السنة فـإن لم يكـن أحـد متسـاميًا عـن الانتقـاد فقـد وصلت إلينا عن طريق أناس مجروحين، فكيـف يوثـق بهـا. ولمـا لم يكن أحد سوى الرسول ﷺ مطاعًا طاعةً ذهنيةً فكيف يوثـق بأحـد في قوله وفعله.

على كلٍ فمن مبادئ أهل السـنة والجماعـة أنَّ الـصحابة كلهـم ثقات عادلون، لا يتطرق إلـيهم الجـرح، وقـد قـال المـودودي: «إن الصحابة وغيرهم ليسوا مقاييس للحق ولا متسامين عـن الانتقـاد، ولا مطاعين طاعةً لازمةً، وهذا اختلاف أساسي يقوض بناء الدين. فما أبْعَدَ الفرقَ بين القولين!

وقال المودودي في كتابه «تفهيمات»: «وأعجبُ من هذا كله أنَّ الصحابة رضي الله عنهم ربما يغلبهم الـضعف البـشري، فيترامـون بالكذب، فقد سمع عمر أنّ أباهريرة لا يـرى الـوتر، فقـال: كـذب أبوهريرة، وذات مرة قالـت عائـشة رضي الله عنهـا عـن أنـس وأبي سعيد الخدري: لا علمَ لهما بحديث رسول الله ﷺ؛ فقد كان طفلـين في تلك الأيام. وسـأل حسن عليًـا عـن معنـى «شـاهد ومـشهود» ففسرهما، فقيل له: يقول ابن عمر و ابن الزبير كذا وكذا، فقـال قـد كذبا. وذات مـرة كـذّب علـيٌّ مغـيرة بـن شـعبة وأفتـى عبـادة بـن

الصامت في أمر وقد رمى مسعود بن أوس الأنصاري بالكذب، وهو من البدريين»[1].

تأمّل فيما قاله المودودي، ماذا يعتقد من الصحابة، وإلى ما يدعو إليه. وماذا يعتقد أهل السنة والجماعة عنهم؟ فبينهما بون شاسع. ساق المودودي هذه الأقوال كلها دونما إسناد، ولم يُحِلْ إلى كتابٍ موثوق به، وقد بلغت به الجراءة أنه جَعَلَ جميع الصحابة على النقيض من الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة - غير موثوق بهم ومقترفي الكبائر مجروحين. وسَاقَ ذلك بأسلوب جعل جيل الصحابة كله مشبوهين في أعين عامة الناس لايؤمن عليهم.

(أ) ساقَ هذه الأقوال كلها دونما إسناد، ولم يُحِلْ إلى أيِّ كتاب.

(ب) لم يذكر أصحيح إسناده أم ضعيف.

(ج) الأحداث التي ذكرها لم تكن كثيرةً دائمة الوقوع، وإنما كانت قليلةً نادرة الوقوع.

غير أن الأستاذ المودوديَّ يقول: «إنَّ الصحابة رضي الله عنه ربما يغلبهم الضعف البشري» كان ينبغي أن لايذكر هذه الأحداث التي لا حقيقة لها والتي ندر وقوعها. لاسيما إذا كانت تضادُّ القرآن والسنة ومذهب أهل السنة والجماعة. فإن كان لابد أن يذكره كان عليه أن يُحِيْلَ إلى المصدر، ويصرِّحَ على الأقل بأن الصحابة أحيانا

---

(١) تفهيمات ص:٢٩٤.

يعرِّضُ بعضُهم ببعضٍ، ومن المؤسف أن يذكر هذا القول العظيم بأسلوبٍ يُوحي بكثرة وقوع هذه الأحداث. والحق أنها نادرة الوقوع.

ثم إنّ هذه الكلمات لم تكن تستعمل في الماضي في المعاني التي تستعمل فيها اليوم، فقد كانوا يستعملون الكذب بمعنى الخطأ كما ذكر شراح الحديث، وأما الكذب الذي يضادُّ العدالة فلم يكن مستعملاً فيه.

كتاب العلم لابن عبد البر ليس ككتاب الاستيعاب:

وقد أحال بعض أتباع المودودي ما جاء في «تفهيمات» إلى كتاب العلم لابن عبد البر، غير أنَّ كتاب العلم لم ترد فيه هذه الأمور موثَّقةً بالدلائل، فإن كان لايُقْبَلُ قولُ من سبق ابن عبد البر بلادليل، فكيف يقبلُ قول ابن عبد البر دونما دليل. لا سيما إذا كان ابن عبد البر بعد زمن الصحابة بقرون، ولم يلق صحابيًّا ولا تابعيًّا؛ فقد وُلِدَ سنة ٣٦٨هـ وتوفي سنة ٤٦٣هـ، على أنّ كتاب العلم ليس معروفا ككتابه الاستيعاب وقد سُقت نصوصًا عدّة من الاستيعاب تُعَارض كلَّ المعارضة ما جاء في كتاب العلم، فما في كتاب العلم إما ليس لابن عبد البر أو مدسوس من خارجي أو شيعي مبتدعٍ أو متأول بما لا يحط من عدالة الصحابة، وإن افترضنا أن ما في كتاب العلم هو لابن عبد البر أو محمول على ما حمله المودودي فهو مردود حتمًا. كما صرّح ابن عبد البر في الاستيعاب وأئمة الحديث

والأصول والعقائد والفقه في كتبهم الموثوق بها، وكما دلّت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة والمشهورة. على كلٍ فهذا خلاف مبدئي، والأستاذ المودودي على خطأ فادح وضلال مبين.

الصحابة محفوظون:

والجدير بالذكر أنّ الصحابة ليسوا معصومين، وإنما هم محفوظون، قال الله تعالى: ﴿يثبّتُ الله الَّذِيْنَ آمَنُوْا بالقَوْلِ الثَابِتِ فِي الحيوةِ الدُّنْيَا والآخِرَة﴾[1]. وقال: ﴿إنْ أَوْلِيَاؤُه إلاَّ المتَّقُونَ﴾[2] فإن كان غير الأنبياء الذين يتمتعون بالإيمان الكامل محفوظين، فكون الصحابة محفوظين بالطريق الأولى. أما الروايات التي جاءت في كتب التاريخ والتي تحط من عدالة الصحابة فهي مردودة؛ لأنها لاتبلغ حدّ التواتر، ولا يوثق بطرقها. على أنّ الآيات القرآنية المتواترة والأحاديث المشهورة والصحيحة تعارض هذه الروايات التاريخية. وهذه الروايات قد وضعها أهل الهوى والشيعة والخوارج والزنادقة، ودسُّوها في الكتب. قد أشبع صاحب التحفة اثناعشرية هذا الموضوع بحثًا وتحقيقًا. وبناءً على ذلك فقد احتاج السلف إلى تدوين أسماء الرجال، والروايات الموضوعة.

قد ذكرت – حتى الآن – ما قارف المودودي وجماعته من الأخطاء المبدئية التي هي غاية في الضلال، والآن أورد معارضاته

---

(١) إبراهيم/ ٢٧.

(٢) الأنفال/ ٣٤.

الصريحة للكتاب والسنة مما يوضّح أن دعوى اتباعه للكتاب والسنة وإعادة ذكرهما مرة بعد أخرى فارغة مزوّرة، فلا يرى الكتاب كتابًا، ولا السنة سنةً، وإنما اختلق مذهبًا يعارض السلف الصالحين، فيدعو الناس إليه لِيُدْخِلهم سعيرًا.

قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ الله لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ الله حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ * فَضْلاً مِنَ الله وَنِعْمَةً وَالله عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1]

تأمّل في هذه الآية، أليس الصحابة الكرام رضي الله عنهم الذين حبَّبَ الله إليهم الإيمان، وزيَّنه في قلوبهم، وكرَّهَ إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وشهد لهم القرآن بكونهم راشدين أليسوا مقاييس للحق، ومتسامين عن الجرح والانتقاد؟ وأيُّ خطر في اتباعهم وتقليدهم. وقد عدّلت الآية الصحابة كلهم كلَّ التعديل.

الذنب لاينافي محفوظيتهم:

فإن تعمّد أحدٌ منهم ذنبًا، فذلك لايعارض الآية، وكونهم محفوظين؛ لأن العدالة ملكة تحث صاحبها على الاجتناب عن الكبائر، وعدم الإصرار على الصغائر، والترفع عن سفاسف الأمور. فإن صدر عن أحد منهم ذنب وندم عليه فذلك لا يُخِلُّ

(١) الحجرات/ ٧-٨.

بعدالتهم، ولا ينافي محفوظيتهم. غير أنّ المودودي لا يرى صحابيًا ولا إنسانًا مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد والجرح ولا أهلاً للتقليد. انظر ما أبعد الفرق بين المذهبين! أهذا الاختلاف فرعي أم مبدئي؟

الصحابة أشدَّاء على الكفار رحماء بينهم:

وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾(١)

تدل هذه الآية بوضوحٍ على أنَّ أصحاب الرسول ﷺ إيمانهم قد تجاوز حدَّ الإذعان واليقين، وبلغ أعلى رتبة في الحبِّ، فعمَّ حبُّهم لله ورسوله جميع المؤمنين بهما، كما أصبح المبغضون لله ورسوله مبغوضين لديهم أشدَّ البغض، فيقطعونهم الأواصر، ويعاملونهم بالشدة، وساط حبُّ الله ورسوله بلحمهم ودمهم، وأصبح المؤمنون بالله ورسوله محبوبين لديهم غاية الحبِّ، فيرحمونهم ويُشفِقُونَ عليهم.

كما نشأت فيهم عبودية الله حتى تجاوزت آثارها الأعضاء

---

(١) الفتح/ ٢٩.

والجوارح وخالطت القلوب والأرواح، فصاروا متسامين عن أهواء النفس ومطامع الدنيا مبتغين مرضاة الله وفضله، وهذه العبودية والطاعة ليست أمرًا عارضًا، وإنما هي ترسخت في أجسامهم حتى تظهر آثار الخشوع والخضوع على وجوههم وأعضائهم وفقًا للمثل السائر: «كل إناء يترشح بما فيه» وصفاتهم وفضائلهم هذه ليست موقتةً وعارضةً، بل كان يعلمها الله علام الغيوب، فوصفهم في التوراة والإنجيل بهذه الصفات والفضائل.

وقد قال الله تعالى في شأن مناقب الصحابة وفضائلهم بقوله: «والذين آمنوا معه» الذي يفيد الاستغراق والشمول، فمعناه أنّ الصحابة كلهم موصوفون بهذه الصفات، وهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة، على هذا فيزكونهم ويعدّلونهم ولا يجرِّحونهم ولا ينتقدونهم مستَدِلِّين بما أثنى الله عليهم أطيب الثناء ووَصَفَهم أحسن الصفة، وبما كان عليه حيواتهم الطيبة.

وأما الأستاذ المودودي فهو – ضدّ ذلك – لايعتقد صحابيًا سواء كان خليفةً راشدًا أو غيره أو مُبَشَّرًا بالجنة أو غيره، أو بدريًا أو غيره أو شهد بيعة الرضوان أو لم يشهدها – مقياسًا للحق ولا متساميًا عن الانتقاد ولاجديرًا بالتقليد، أليس ذلك معارضةً واضحةً للكتاب الله وللمبادئ المقررة.

﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي

تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1]

الصحابة مبَشَّرون برضا الله :

تأملوا كيف بشَّرَ الله تعالى في كتابه الخالد السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وتابعيهم بإحسانٍ برضاه عنهم فرضوا عنه وأعدَّ لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا، وذلك الفوز العظيم.

وهنا يطرح السؤال نفسه هل يرضى الله عمَّن ليسَ مقياسًا للحق، وليست أقواله وأفعاله على الحق، والتي فيها زيف وزيغ، ومن هو موضع الانتقاد والجرح، ومن لا يُقلَّد تقليدًا ذهنيًا؟ ومعنى هذه الآية أنَّ جميع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وتابعيهم بإحسانٍ مشرَّفون برضا الله وفضله والخلود في الجنة. وأما المودودي فهو يكذِّب ذلك، ولا يرى إنسانًا سوى رسول الله ﷺ مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد ولا أهلاً للعبودية الذهنية، وهل يستحق الخلود من ليس مقياسًا للحق، ومن هو موضع الجرح والانتقاد؟ أليس هذا الخلاف مبدئيًا؟

الصحابة مرضيون عند الله :

﴿لَقَدْ رَضِيَ الله عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً

---

(١) التوبة/ ١٠٠.

يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١) تأملوا في هذه الآية، كيف أعلن الله تعالى عن رضاه عن الصحابة الذين شهدوا بيعة الرضوان والذين قد بلغ عددهم ألفاً وخمس مائة، وكل ذلك بأسلوب مؤكد، غير أنّ المودودي لا يرى قول واحدٍ منهم وعمله مقياسًا للحق وآلة له، ولا أهلاً للتقليد والعبودية الذهنية. أليس هذا خلافًا مبدئيًا، وأليس هذا الرأي زيغًا وضلالا؟

النبي ﷺ وأصحابه يفيض الله عليهم بالنور:

﴿يَوْمَ لا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢) لقد وعد الله تعالى النبيّ وأصحابه بأنه لا يخزيهم ويفيض عليهم بالنور الذي يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، ويجيب دعاءهم بإتمام النور والمغفرة، وهذا أقوى شاهد على حسن عاقبتهم، أفبعد هذا يُقال عن صحابي أنه ليس مقياسًا للحق وأنه موضع الجرح والانتقاد، وأنه يجوز الاستنكاف عن تقليدهم. أليس هذا البند من الدستور معارضًا للقرآن معارضة صريحة؟ وأليس هذا خلافًا مبدئيًا؟ إنّ القرآن يُشرّف جميع أصحابه ﷺ المؤمنين بهذه البشارة، والمودودي لا يرى أيّ فرد منهم مقياسًا للحق، ولا معتصمًا عن الانتقاد، فيا للعجب!

---

(١) الفتح/ ١٨-١٩.

(٢) التحريم/ ٨.

فضل من أنفق قبل الفتح وقاتل:

قال الله تعالى: ﴿لَايَسْتَوِيْ مِنْكُم مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الفَتْحِ وقَاتَلَ أُوْلئكَ أعظَمُ درجةً من الذِّيْنَ أنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوْا وكُلاًّ وَعَدَ الله الحُسْنىٰ واللهُ بِما تَعْمَلُوْنَ خَبِيرٌ﴾[1] لقد نصَّ الله تعالى في هذه الآية على فضل من أنفقوا وجاهدوا قبل فتح مكة من الصحابة، ووعد جميعهم الحسنى، وهل يَسْتَحِقُّ الحسنى من هو موضع الجرح والانتقاد ومن ليسوا على الحق؟ أليس هذا البند معارضًا للقرآن، أو ليس هذا الخلاف مبدئيًّا؟

الصحابة خير الأمم وأفضلهم:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وتُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾[2].

الخطاب في الآية موجَّهٌ أوّلاً إلى الصحابة الكرام الذين جَعَلَهم الله خيرَ الأمم وأفضلَهم، فالذين هم موضع الجرح والانتقاد، والذين ليسوا مقياسًا للحق وأهلاً للتقليد كيف يستحقون هذا اللقبَ العظيم والمنقبةَ الحسنة؟ وهذا يَعُمُّ الصحابة كلهم، إلا أنَّ المودودي لايرى أحدًا من الصحابة ومن بعدهم وأقوالهم وأفعالهم مقياسًا للحق ولا متساميا عن الانتقاد والجرح ولا أهلاً للتقليد والعبودية الذهنية. أهذا خلاف فرعيّ أم مبدئيّ؟

---

(١) الحديد/ ١٠.

(٢) آل عمران/ ١١٠.

الصحابة أوَّلُ من خُوطِبَ بالأمة الوسط:

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1]

تأملوا في هذه الآية، فقد جعل الله فيها الأمة المحمدية - والصحابة هم المخاطبون الأولون منها - أمةً معتدلةً بعيدةً عن الإفراط والتفريط سائرةً على الصراط المستقيم، ليكونوا شهداء على الأنبياء السابقين ويكون الرسول شهيدًا عليهم، بحكم كونه خبيرًا بأحوالهم، فهذه الآية تدل دلالةً واضحةً على تعديل الأمة المحمدية والصحابة الكرام وفضلهم، غير أنَّ المودودي لايرى فردًا من الأمة والصحابة مقياسًا للحق ومتساميًا عن الانتقاد والجرح ولا أهلاً للتقليد، بل ينكر كل ذلك. أهذا خلاف فرعي أم مبدئي؟

﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ

---

(١) البقرة/ ١٤٣.

الْمُفْلِحُونَ﴾[1]

لقد أُثْبِتَ لأمة موسى عليه السلام وعيسى عليه السلام لاتباعهم الرسول النبيّ الأميّ ما للأمة المحمدية – والصحابة هم المخاطَبُون الأولون منها – من فضائل ومناقب ورحمةٍ واسعةٍ، وهذا يَعُمُّ الصحابة كلهم، إلا أنَّ المودودي رغم فضائلهم ومناقبهم وتمتعهم بالرحمة الواسعة لايرى أحدًا منهم مقياسًا للحق ومتساميًا عن الانتقاد والجرح ولا أهلاً للتقليد.

أليس البند السادس معارضًا لهذه الآية؟

هذه الآيات التسع لها صلة صراحةً بجليل مناقب الصحابة الكرام، وأما الآيات التي لها صلة إشارةً أو دلالةً بهم فهي كثيرة جدًّا نتركها خوفًا من التطويل.

أما الأحاديث الصحيحة فقد وردت في فضل الصحابة ومناقبهم، لحدِّ أنها إذا جُمِعَت كانت كتابًا كبير الحجم، غير أني أكتفي هنا بأحاديث عدة، عملاً بمبدأ «ما لا يدرك كله لايترك كله».

الأمر بالاقتداء بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما:

(١) عن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: إني ما أدري ما بقائي فيكم فاقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر – وزاد الحافظ أبونصر القصّار – فإنّهما حبل الله الممدود، فمن تمسَّكَ

---

(١) الأعراف/ ١٥٦-١٥٧.

بهما تمسّك بالعروة الوثقى لا انفصام لها[1].

يرى المودودي أنّ أبابكر وعمر ليسا مقياسين للحق ولا متسامين عن الانتقاد ولا جديرين بالتقليد، أليس هذا ردًّا لهذا الحديث.

خير القرون قرني:

(٢) عن عمران بن حصينٍ رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم إنّ بعدهم قومًا يشهدون ولا يستشهدون[2].

يُنكر المودودي كلّ ذلك قائلاً: كان الصحابة يطعن بعضهم على بعضٍ، وليس أحد منهم مقياسًا للحق ولا متساميًا عن الانتقاد.

أرجو أن تكون منهم يا أبا بكر!:

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أنفق زوجين من شيء من الأشياء في سبيل الله دُعِيَ من أبواب الجنة يا عبد الله هذا خير، فمن كان من أهل الصلاة دُعِيَ من باب الصلاة، ومن كان من أهل الجهاد دُعيَ من باب الجهاد، ومن كان من أهل الصدقة دعي من باب الصدقة، ومن كان من أهل الصيام دُعِيَ من باب الصيام باب الريّان، فقال أبوبكر رضي الله ما

(١) مرقاة المفاتيح، رواه الترمذي (٣٥٩٦٠)، وحسّنه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبّان والحاكم والطبراني عن أبي الدرداء والترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنهم.

(٢) صحيح البخاري، باب فضائل النبي، رقم: ٣٤٥٠.

على الذي يُدعى من تلك الأبواب من ضرورة، وقال: هل يدعى منها كلها أحد يا رسول الله! فقال: نعم وأرجو أن تكون منهم يا أبابكر»[1].

تأملوا في هذا الحديث الذي يُفيد أنّ أبابكر يحوي جميع خلال الخير، غير أنَّ المودوديَّ لا يراه مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد، ولا مطاعًا طاعةً ذهنيةً.

(٤) إنَّ من أمَنَّ النَّاس عليّ في صحبته وماله أبابكر، ولو كنت متخذًا خليلاً غير ربي لاتخذت أبابكر»[2].

لقد صرَّح رسول الله ﷺ أنَّ أبا بكر أحقُّ بخلته وصداقته من دون الناس جميعًا، وأنه قدوة الصحابة وخليفته بعده، غير أنّ المودودي لا يراه مقياسًا للحق، ولا متساميًا عن الانتقاد، ولا أهلاً للتقليد.

عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين:

(٥) «عن العرباض بن سارية رضي الله عنه: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[3].

تأملوا في هذا الحديث، فقد أمر رسول الله ﷺ بالتمسك بسنة

---

(١) صحيح البخاري رقم: ١٧٦٤.

(٢) رواه البخاري رقم الحديث: ٣٣٨١.

(٣) رواه أحمد رقم الحديث: ٢٩٩١ وأبوداود والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

الخلفاء الراشدين سواء منهم أبوبكر وعمر وعثمان وعلي وحسن رضي الله عنهم، غير أن المودودي لا يراهم مقاييس للحق ولا متسامين عن الانتقاد ولا أهلاً للتقليد. أهذا خلاف فرعي؟ أليس هذا ردًا صريحًا للحديث؟.

(٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قيل من هم يا رسول الله، قال: ما أنا عليه وأصحابي.[1]

لقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اتباع الصحابة منجاةً لأمته، غير أنَّ المودودي لايرى أحدًا منهم مقياسًا للحق ولا متساميًا عن الانتقاد ولا أهلاً للتقليد.

(٧) عن أبي مسعود رضي الله عنه: (مختصرًا) أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا أفضل هذه الأمة وأبرها قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا، اختارهم الله بصحبة نبيه ولإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم على أثرهم وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.[2]

هل يعترف المودودي بفضل الصحابة هذا؟ أليس البند السادس وما جاء في كتابه: «تفهيمات» يهينهم غاية الإهانة؟

(١) مختصرًا عن المشكاة) رواه الترمذي وأحمد وأبوداود وقال الترمذي: حسن غريب.

(٢) مرقاة المفاتيح، باب الاعتصام بالكتاب والسنة، ٢/ ٨١.

عمر رضي الله عنه محدث:

(٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال النبي ﷺ: **لقد كان فيما كان قبلكم من الأمم أناس محدثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر.** (زاد زكريا بن أبي زائدة عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: **قد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء فإن يك في أمتي منهم أحد فعمر.** [١]

(٩) لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب. [٢]

(١٠) إنّ الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه. [٣]

عمر بن الخطاب - رغم ما يتمتع به من الفضل - ليس مقياسًا للحق لدى المودودي ولا متساميًا عن الانتقاد، ولا أهلاً للتقليد والطاعة. قد اعتبره رسول الله ﷺ ملهما من الله جارحة للحق وعضوًا للحقانية وأهلاً للنبوة، غير أن المودودي يكذب كلّ ذلك، فشتّان بينهما.

(١١) حمزة عن أبيه أنّ رسول الله ﷺ قال: بينما أنا نائم شربت

---

(١) رواه البخاري، و مسلم والترمذي والنسائي عن عائشة.

(٢) رواه الحاكم في المستدرك [رقم الحديث: ٤٤٧٠] وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) رواه أحمد والترمذي عن ابن عمر وأحمد وأبوداود عن أبي ذر عن أبي هريرة [رقم الحديث ٢٥٧٢]

يعني اللبن، حتى أنظر إلى الريّ يجري في ظفري أو قال في أظفاري ثم ناولت عمر قالوا فما أوّلت، قال: العلم.[1]

تأملوا ما أعظم منقبة عمر هذه! وما أكبر البند السادس معارضةً لها!

الله الله في أصحابي:

(١٢) عبد الله بن مغَفَّل رضي الله عنه: الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضًا بعدي فمن أحبّهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى يوشك أن يأخذه[2].

لقد وردت أحاديث كثيرة في فضل الصحابة ومناقبهم وتعديلهم والثناء عليهم، ومن تبعهم بإحسان، أكتفي بما ذكرت من الآيات والأحاديث، خوفًا من التطويل، مما يُفِيْدُ بوضوحٍ أنّ المودوديَّ وجماعته ناكبون عن الصراط المستقيم؛ فعليهم أن يعوا ويُصْلِحوا معتقداتهم وأعمالهم، وأن لا يبتعدوا عن مذهب السلف الصالحين، ويتجنبوا غياهب الضلال، وإنما المنجاة هو اتباع السلف وأهل السنة والجماعة.

الأحاديث التي سُقْناها هي غيض من فيض، وقد اكتفينا بهذا

---

(١) صحيح البخاري، رقم الحديث: ٣٤٠٥.

(٢) رواه الترمذي [رقم الحديث: ٣٧٩٧] وأحمد والبخاري في التاريخ.

القدر، فإن أتينا بكل ما ورد من الأحاديث أو معظمه طال المقال، وفي هذا القدر كفاية للقراء المنصفين.

يقول بعض الناس: «إنَّ مقياس الحق هو النبي المرسل، يعصمه الله تعالى عن الخطأ، فإذا أخطأ تداركه الوحي، فالمعصوم - وهو النبي - هو مقياس الحق، لاغير، وهذا هو معنى البند السادس»

إلا أن هذا تاويل معارض لما قال المودودي، حمل لقوله على ما لا يرضاه، وذلك لما يأتي:

(أ) المعنى الصريح لما قال المودودي هو عدم كون الأنبياء سوى محمد ﷺ مقاييس للحق، ومتسامين عن الانتقاد، وجديرين بالعبودية الذهنية. رغم أنهم معصومون وموحى إليهم من الله.

(ب) ولما لم تكن العصمة مما يلزم النبوة لزومًا ذاتيًا (كما جاء في «تفهيمات» ٢/ ٤٣) فلا يستحيل انفكاك العصمة عنهم، فلا تدوم معهم، فلا يكون نبي من الأنبياء مقياسًا للحق.

(ج) قال المودودي في «تفهيمات» [1]: «في بعض الأحيان نزع الله العصمة عن كل نبي من الأنبياء وجعلهم يرتكبون الخطاء» وهذا يعُمُّ الأنبياء كلهم بما فيهم رسولنا محمد ﷺ، فلا يكون نبي من الأنبياء حتى محمد ﷺ مقياسًا للحق؛ لأنه من يضمن لنا أنَّ قولهم

---

(١) تفهيمات ٢/ ٤٣.

هذا صدر عنهم في زمنٍ لم ينزع فيه العصمة عنهم. لم يقل المودودي: «إنَّ الله يُصلح هذه الأخطاء بعد ارتكابها» وإنما قال: «يجعلهم الله يرتكبون هذه الأخطاء وينزع عنهم العصمة؛ لئلا يعتقدهم الناس آلهة، ويعرفوا أنهم أفراد من البشر» وهذا يَدُلُّ على الدوام.

مقياس الحق:

(د) وليس من الصواب حصر مقياس الحق في المعصوم والموحى إليه من الله.

لأنَّ لفظة «معيار» المقياس هي ما يعرف به وزن الشيء، وهو الميزان، وأما ما يعرف به صفة الشيء من الجودة والرداءة فهو المحك. فكل من وافق قوله أو فعله قول النبي ﷺ أو فعله، هو مقياس الحق، سواء كان معصومًا أو محفوظاً أو موحى إليه من الله، أو ملهما أو محدثا. وكل من هو مؤمن إيمانًا كاملاً ومتبع الشريعة وسالك على الدرب المستقيم فهو مقياس الحق، ولاسيما من وردت فيهم الأحاديث النبوية، فهو مقياس الحق لامحالة؛ لأنَّ النبيَّ لايقول إلا بما يُوْحى إليه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوٰى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوْحٰى﴾[1] وخاصةً الذين وردت فيهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتي تأمر باتباعهم اتباعًا مطلقًا مثل: ﴿واتَّبِعْ سَبِيْلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾[2] قد جعلت في هذه الآية الإنابةُ إلى الله سببًا للاتباع

(١) النجم/ ٤.

(٢) لقمان/ ١٥.

المطلق. أو مثل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوْا مَعَ الصَّادِقِيْنَ﴾[1] فقد جُعِلَ في الآية الصدق علّةً للمعية الحقة. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدٰى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيْلِ الْمُؤْمِنِيْنَ نُوَلِّه مَا تَوَلّٰى وَنُصْلِه جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيْرًا﴾[2] فقد أوعد الله تعالى بمشاقة الرسول وترك اتباع السواد الأعظم، مما يُفيد إجماع الأمة، واتباع السواد الأعظم. وقال تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَهُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَكَانُوْا يَتَّقُونَ لهم البُشْرى فِي الحَيَاةِ الدُّنيا وفِي الآخرَة، لاَتَبْدِيل لكلماتِ الله ذَلِكَ هو الفوز العظِيمَ﴾[3] قد جُعِلَ في الآية المؤمنون إيمانًا كامِلاً والمتقون تقوى كاملةً، أولياء الله.

الإيمان والاستقامة سبب نزول الملائكة:

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ قَالُوْا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةُ أَنْ لاَ تَخَافُوا وَلاَ تَحْزَنُوا، وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُم تُوْعَدُونَ، نَحْنُ أَوْلِياءُكم فِي الْحُيَاةِ الدُّنْيا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيْ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيْهَا مَا تَدَّعُونَ نُزُلاً مِنْ غَفُورٍ رَّحيم﴾[4]

---

(١) التوبة/ ١١٩.

(٢) النساء/ ١١٥.

(٣) يونس/ ٦٤.

(٤) فصلت/ ٣٠-٣٢

قد جعل الله تعالى في الآيـة الإيـمانَ والاسـتقامة عـمادًا وسـببًا لنزول الملائكة.

جملة القول أنَّ الإنابة إلى الله، والصدق، واتباع سبيل المؤمنين، والولاء، والاستقامة التي جاءت في الآيات والأحاديث هي سبب الاعتماد في الدين، وليس عماده على العصمة. كـذلك تـدلُّ الآيـاتُ والأحاديثُ على أنَّ وقاية الله ليست مقصورة على النبوة، نعم وقايـة الأنبياء يُعَبَّر عنها بالعصمة، وأولياء يُعَـبَّر عنهـا بـالحفظ والوقايـة. فبينهما فرق اصطلاحاً لا حقيقةً، غير أنَّ آثار الوقاية تختلف عن آثـار العصمة. والله أعلم.

وخلاصة القول أنَّ البند السادس من الدستور الـذي وضـعه المودودي خاطئ ومعارض للقرآن والسنة ولمعتقـدات أهـل الـسنة والجماعة، مما يُضُرّ بالإسلام إضرارًا بالغًا؛ فعـلى النـاس أن يبتعـدوا عنه كلَّ الابتعاد.

والله يقول الحق وهو يهـدي الـسبيل. اللهـمَّ أرِنـا الحـق حقًـا وارزقنا اتباعَه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، آمين.

* * *

فهرس المحتويات